



استمارة الإفصاح رقم (2)

استمارة خاصة بالإفصاح عن النتائج المرحلية للفترة: 2018-09-30

: معلومات عامة عن الشركة :

إسم الشركة : بنك الشام

النشاط الرئيسي للشركة: تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على اساس غير الفائدة

تاريخ إنشاء الشركة	تاريخ السجل التجاري	تاريخ المباشرة	تاريخ الإدراج في السوق
07/09/2006	24/01/2007	27/08/2007	25/05/2014

رأس المال المصرح به والمدفوع وعدد الأسهم المصدرة:

رأس المال المصرح به	رأس المال المدفوع	عدد الأسهم	عدد المساهمين في نهاية الفترة
5,250,000,000	5,250,000,000	52,500,000	4,080

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والجهات التي يمثلونها:

الرقم	الاسم	الصفة	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
1	علي يوسف العوضي	رئيس مجلس الإدارة	البنك التجاري الكويتي	32%
2	طارق فريد العثمان	عضو مجلس الإدارة		
3	احمد نبيل محمد رفيق المزيدي	مدير عام	نفسه	5%
4	د. علي معاذ خوند	عضو مجلس الإدارة	نفسه	3%
5	د. غياث القطيني	عضو مجلس الإدارة	خزانة تقاعد المهندسين	2%
6	أسامة الطاهر	عضو مجلس الإدارة	نفسه	0.3%

الرئيس التنفيذي	أحمد يوسف اللحام
مدقق الحسابات	شركة تدمر المهنية
عنوان ورقم هاتف وفاكس الشركة وموقعها الالكتروني.	سوريا- دمشق- ساحة النجمة- TEL: +963 11 33919
	FAX: 963 11 3348731 - www.Chambank.com



هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

دائرة الإفصاح

قِيم السهم:

القيمة الاسمية	القيمة الدفترية*	القيمة السوقية نهاية الفترة**
100.00	459.64	678.90

تُحسب القيمة الدفترية بتقسيم حقوق الملكية على عدد الأسهم بنهاية الفترة*

القيمة السوقية للشركات المدرجة**

ملخص النتائج المرحلية:

النتائج الأولية المقارنة	بيانات الفترة الحالية		بيانات نهاية السنة السابقة		التغير %
مجموع الموجودات	152,217,911,351		135,617,226,497		12%
حقوق المساهمين	24,130,841,375		23,501,104,023		3%
	آخر ثلاثة أشهر	بيانات الربع الثالث	نفس الفترة من السنة السابقة		
صافي الإيرادات	987,800,690	3,246,213,040	1,314,887,689	4,500,516,296	-28%
صافي الربح قبل الضريبة	203,022,504	463,056,490	(459,751,106)	1,262,217,888	-63%
مخصص ضريبة الدخل	(58,924,260)	(136,608,827)	47,201,783	(489,059,291)	-72%
حقوق الأقلية في الأرباح	12,499	37,971	15,560	34,807	9%
صافي الدخل	144,085,745	326,409,692	(412,564,883)	773,123,790	-58%
ربح السهم	2.74	6.22	(7.86)	14.73	-58%

صافي الإيرادات يمثل رقم المبيعات ويمثل إجمالي الدخل التشغيلي لدى المصارف وإجمالي الإيرادات لدى شركات التأمين •

يحسب التغير كماليلي: {(رقم الفترة الحالية - رقم الفترة السابقة) / رقم الفترة السابقة} * 100 •

علامات من نتائج أعمال البنك •

حقق البنك نمو في الموجودات بمقدار 16,6 مليار ليرة أي ما يعادل نسبة نمو 12%

حقق البنك نمو في حقوق المساهمين بمقدار 630 مليون ليرة أي ما يعادل نسبة نمو 3%

بلغت صافي الأرباح لغاية 2018-09-30 بمقدار 326 مليون



تاريخ: 2018-10-25

بنك الشام ش.م.م.س.ع

البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة (غير مدققة)

30 أيلول 2018



شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة

الى مساهمي مصرف الشام ش.م.م.س.ع المحترمين

لقد قمنا بمراجعة بيان المركز المالي المرحلي الموحد المختصر كما في 30 أيلول 2018 لمصرف الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") والشركة التابعة له ("المجموعة"), وكل من بيانات الدخل، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المرحلية الموحدة المختصرة لفترة التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

تعد الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية" بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً للقوانين السورية المصرفية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف ووفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية استناداً الى مراجعتنا.

نطاق المراجعة:

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات المراجعة رقم (2410) "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مدقق الحسابات المستقل للمنشأة". تتضمن أعمال مراجعة المعلومات المالية المرحلية المختصرة القيام بإجراء استفسارات بشكل أساسي من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق الإجراءات التحليلية وإجراءات المراجعة الأخرى.

إن نطاق المراجعة أقل بشكل كبير من نطاق التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. وبالتالي فإن المراجعة لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بأننا على دراية بكافة الأمور الهامة التي يمكن التعرف عليها من خلال التدقيق، وبالتالي فإننا لا نبدى رأياً تدقيقياً.

الاستنتاج:

استناداً الى مراجعتنا لم يصل الى علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد إن البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة المرفقة، والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد المرحلي كما في 30 أيلول 2018 والبيانات المرحلية للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين لفترة التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية المهمة والإيضاحات التفسيرية الأخرى، لم يتم إعدادها، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف والمعيار المحاسبي الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية".

فقرات إيضاحية:

- أن نطاق مراجعتنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام المصرف مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وبشكل خاص تلك المتعلقة بالبيانات المالية والتعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف.
- تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية منظمة وأصولية وإن البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.



31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018		
(مدققة)	(غير مدققة)		
ليرة سورية	ليرة سورية	الإيضاحات	الموجودات
36,216,903,664	48,028,190,965	3	نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية
55,928,463,624	38,063,595,765	4	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
-	6,945,000,000	5	حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
35,384,968,219	45,970,622,392	6	ذمم البنوك المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي
1,098,644,340	766,441,218	7	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
2,380,850,000	2,380,850,000	8	استثمارات عقارية
1,693,854,054	6,597,894,659		موجودات ثابتة - بالصافي
4,016,696	7,505,908		موجودات غير ملموسة
1,361,139	1,361,139	16-2	موجودات ضريبية مؤجلة
744,709,231	1,292,993,775	9	موجودات أخرى
2,163,455,530	2,163,455,530	10	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
135,617,226,497	152,217,911,351		مجموع الموجودات

			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية
			المطلوبات
46,451,576,800	44,604,690,587	11	إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية
32,409,552,218	39,042,694,533	12	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
4,749,332,334	7,081,852,667	13	تأمينات نقدية
137,394,330	470,199,996	14	ذمم دائنة
240,071,613	277,699,563	15	مخصصات متنوعة
141,535,228	140,574,164	16-1	مخصص ضريبة الدخل
2,875,095,205	3,410,904,409	17	مطلوبات أخرى
87,004,557,728	95,028,615,919		مجموع المطلوبات

			حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
24,896,590,303	32,760,772,069	18	حسابات الاستثمار المطلقة
171,225,534	198,094,412	19	احتياطي مخاطر الاستثمار
40,965,244	96,765,940		احتياطي معدل الأرباح
25,108,781,081	33,055,632,421		مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
112,113,338,809	128,084,248,340		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

			حقوق الملكية
5,000,000,000	5,250,000,000	20	حقوق مساهمي المصرف
33,051,351	33,051,351	21	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
2,175,411,384	2,175,411,384	22	احتياطي عام مخاطر التمويل
313,909,216	313,909,216		احتياطي القيمة العادلة للاستثمار
313,909,216	313,909,216		احتياطي قانوني
518,507,215	821,834,875		احتياطي خاص
-	326,409,692		احتياطي معدل الأرباح
14,708,920,881	14,708,920,881		أرباح الفترة
437,394,760	187,394,760		الأرباح المدورة غير المحققة
23,501,104,023	24,130,841,375		الأرباح المتركمة المحققة
2,783,665	2,821,636		مجموع حقوق الملكية مساهمي المصرف
135,617,226,497	152,217,911,351		حقوق غير المسيطرة

مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق غير المسيطرة وحقوق الملكية

الآنسة جمانة الحموي
المدير المالي

السيد أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي

السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة

مصرف الشام ش.م.م.س.ع
بيان الدخل الموحد المرحلي
للفترة المنتهية في 30 أيلول 2018

لفترة التسعة أشهر المنتهية في		لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في		الإيضاحات	
30 أيلول 2018	غير مدققة	30 أيلول 2017	غير مدققة		
30 أيلول 2018	غير مدققة	30 أيلول 2017	غير مدققة		
لييرة سورية	لييرة سورية	لييرة سورية	لييرة سورية		
1,033,772,560	1,313,434,906	2,941,108,476	3,328,002,671	23	إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
82,857,589	100,050,121	787,177,107	262,810,413	24	إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية
-	-	(6,618,228)	-	25	المصاريف المحملة على الوعاء الاستثماري المشترك
1,116,630,149	1,413,485,027	3,721,667,355	3,590,813,084		إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المعلقة
(65,166,537)	(327,142,633)	(243,564,911)	(360,773,177)		احتياطي معدل الأرباح
1,051,463,612	1,086,342,394	3,478,102,444	3,230,039,907		إجمالي دخل الاستثمارات بعد تنزيل احتياطي معدل الأرباح
(107,692,824)	(319,214,621)	(280,941,952)	(858,009,686)		حصة أصحاب حسابات الاستثمار المعلقة مع الاحتياطي:
(4,895,939)	(10,347,295)	(12,244,544)	(27,013,645)		احتياطي مخاطر الاستثمار
(102,796,885)	(308,867,326)	(268,697,408)	(830,996,041)	26	العائد على حسابات الاستثمار المعلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار
943,770,788	767,127,773	3,197,160,492	2,372,030,221	27	حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال
442,905,286	176,078,766	1,176,192,657	774,862,259		صافي إيرادات خدمات مصرفية
(72,817,164)	44,475,382	124,949,919	95,562,293		أرباح (خسائر) فروقات العملات الأجنبية (القطع التشغيلي)
-	-	-	-		أرباح (خسائر) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
1,028,779	118,769	2,213,228	3,758,267	28	إيرادات أخرى
1,314,887,689	987,800,690	4,500,516,296	3,246,213,040		إجمالي الدخل الخاص بالمصرف
(229,467,428)	(255,018,408)	(726,009,265)	(708,334,000)	29	نققات الموظفين
(26,026,667)	(45,020,906)	(73,098,814)	(134,621,798)		استهلاكات وإطفاءات
(1,329,446,151)	(247,238,872)	(1,824,491,778)	(1,927,700,752)	30	مصاريف أخرى
(177,198,549)	(225,000,000)	(577,198,549)	25,000,000		استرداد مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
(12,500,000)	(12,500,000)	(37,500,002)	(37,500,000)		مخصصات متنوعة
(1,774,638,795)	(784,778,186)	(3,238,298,408)	(2,783,156,550)		إجمالي المصروفات
(459,751,106)	203,022,504	1,262,217,888	463,056,490		الربح/(الخسارة) قبل الضريبة
47,201,783	(58,924,260)	(489,059,291)	(136,608,827)	16-3	إيراد/(مصروف) ضريبة الدخل
(412,549,323)	144,098,244	773,158,597	326,447,663		صافي الربح
(412,564,883)	144,085,745	773,123,790	326,409,692		ويعود إلى
15,560	12,499	34,807	37,971		مساهمي المصرف
(7.86)	2.74	14.73	6.22	31	حقوق غير المسيطرة
					حصة السهم من ربح (خسارة السنة)

رئيس مجلس الإدارة
الرئيس التنفيذي
المدير المالي

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (40) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

مصرف الشام ش.م.م.س.ع
بيان التدفقات النقدية الموحد المرحلي
للفترة المنتهية في 30 أيلول 2018

لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 أيلول

2017 (غير مدققة) ليرة سورية	2018 (غير مدققة) ليرة سورية	الإيضاحات
1,262,217,888	463,056,490	التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
		صافي النتيجة قبل الزكاة والضريبة
		تعديلات لبلود غير نقدية:
73,098,814	134,621,798	اهتلاكات وإطفاءات
280,941,951	858,009,686	عائد حسابات الإستثمار المعلقة
577,198,549	(25,000,000)	مخصص تدني قيم ودمج أرصدة الأنشطة التمويلية
37,500,002	37,500,000	مخصصات متنوعة
2,230,957,204	1,468,187,974	صافي الدخل قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(3,863,569,498)	(6,945,000,000)	الزيادة (النقص) في الإيداعات لدى المصارف (التي تزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)
-	7,577,137,272	أرصدة مقيدة السحب*
(238,812,948)	(618,705,716)	إيداعات لدى المصرف المركزي (احتياطي نقدي الزامي)
(8,638,839,457)	(10,636,094,509)	الزيادة (النقص) في إجمالي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
173,122,909	(549,792,207)	الزيادة (النقص) في الموجودات الأخرى
(735,000,000)	330,000,000	الزيادة (النقص) في ودائع بنوك (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)
(521,048,152)	(137,569,891)	ضريبة الدخل المدفوعة
(1,240,997,853)	2,496,670,802	تأمينات
259,642,817	333,132,636	ذمم دائنة
864,692,255	541,566,032	مطلوبات مختلفة
(11,709,852,723)	(6,140,467,607)	صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
-	-	الاستثمارات في العقارات
634,061,523	332,198,276	شراء (بيع) الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية
(2,976,901)	(5,952,499)	شراء (بيع) موجودات ثابتة غير مادية
(652,835,723)	(5,036,199,117)	شراء (بيع) موجودات ثابتة مادية
(21,751,101)	(4,709,953,340)	صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية
		التدفقات النقدية الناتجة من (المستعملة في) النشاطات التمويلية
8,794,698,039	7,812,350,310	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المعلقة
224,047,260	306,204,413	حصة مساهمي المصرف من احتياطي معدل الأرباح
(7,304,232,475)	6,747,857,220	الحسابات الجارية
(272,484,687)	(708,464,964)	أرباح مدفوعة لأصحاب الودائع الاستثمارية
(82,685,125)	(2,839,210)	توزيعات أرباح نقدية
1,359,343,012	14,155,107,769	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
(1,451,942,492)	(216,180,649)	تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
(11,824,203,304)	3,088,506,173	صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال الفترة
		يضاف
34,382,354,244	16,150,419,663	النقد وما في حكمه في بداية الفترة
22,558,150,940	19,238,925,836	النقد وما في حكمه في نهاية الفترة

*مجموع مبالغ الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل الخزانة الأمريكية.





المدير المالي **الرئيس التنفيذي** **رئيس مجلس الإدارة**

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (40) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للفترة المنتهية في 30 أيلول 2018

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للتسعة أشهر المنتهية في 2018-09-30

رأس المال المكتتب به (المدفوع)	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي معدل الأرباح	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الأرباح المتراكمة غير المحققة	أرباح (خسائر) السنة	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حق الملكية
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
5,000,000,000	313,909,216	313,909,216	33,051,351	518,507,215	2,175,411,384	14,708,920,881	-	437,394,760	23,501,104,023	2,783,665	23,503,887,688
-	-	-	-	303,327,660	-	-	-	-	303,327,660	-	303,327,660
-	-	-	-	-	-	-	326,409,692	-	326,409,692	37,971	326,447,663
250,000,000	-	-	-	-	-	-	-	(250,000,000)	-	-	-
5,250,000,000	313,909,216	313,909,216	33,051,351	821,834,875	2,175,411,384	14,708,920,881	326,409,692	187,394,760	24,130,841,375	2,821,636	24,133,663,011

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للتسعة أشهر المنتهية في 2017-09-30

رأس المال المكتتب به (المدفوع)	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي معدل الأرباح	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الأرباح المتراكمة غير المحققة	أرباح (خسائر) السنة	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حق الملكية
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
5,000,000,000	244,917,707	244,917,707	33,051,351	239,028,017	301,981,384	17,815,248,326	-	273,201,238	24,152,345,730	2,734,786	24,155,080,516
-	-	-	-	230,586,440	-	-	-	-	230,586,440	-	230,586,440
-	-	-	-	-	-	-	773,123,790	-	773,123,790	34,807	773,158,597
-	-	-	-	-	-	-	-	(250,000,000)	(250,000,000)	-	(250,000,000)
5,000,000,000	244,917,707	244,917,707	33,051,351	469,614,457	301,981,384	17,815,248,326	773,123,790	23,201,238	24,906,055,960	2,769,593	24,908,825,553

المدير المالي

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (40) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

1. معلومات عامة:

إن مصرف الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") شركة مساهمة مغفلة عامة سورية، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (66/م و) الصادر بتاريخ 7 أيلول 2006 و القرار 10592/م و بتاريخ 28 تموز 2011 وبموجب السجل التجاري رقم (14809) وبناءً على قرار رقم (104/ل.أ) الصادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية والقانون رقم 23 لعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

إن عنوان المركز الرئيسي للمصرف هو في ساحة النجمة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

تأسس المصرف برأس مال مقداره 5,000,000,000 ليرة سورية موزع على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية 1000 ليرة سورية للسهم الواحد. بدأ المصرف بممارسة أنشطته في 27 آب 2007.

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011 تمت الموافقة على تجزئة الاسهم وفق مضمون المادة 91/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية و ذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. و بناء عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الادارة للقيام بمتابعة اجراءات تجزئة الاسهم امام الجهات المعنية الوصائية. و بتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح اجمالي الأسهم 50 مليون سهم. و قد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

في 2018/10/1 صدر قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم (117/م) بالموافقة النهائية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة. وتمت زيادة رأس مال المصرف بقيمة إجمالية 250,000,000 ل.س عن طريق اعتماد 2,500,000/ سهم بقيمة اسمية 100/ ل.س للسهم الواحد، وذلك بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المتراكمة المحققة، ليصبح إجمالي قيمة رأس المال 5,250,000,000 ليرة سورية.

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية وعددها أحد عشر فرعاً (فرعان منها مغلق) والشركة التابعة له شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية

اسم الشركة	جنسية الشركة	نسبة الملكية فيها	طبيعة النشاط
شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية	سورية	99%	الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير وإدارة الاستثمار وإدارة الإصدارات الأولية دون التعهد بالتغطية.

تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 2014-5-25 المصرف يقوم على وجه الخصوص مباشرة الأنشطة التالية:

1. فتح حسابات الجارية.
2. فتح حسابات الاستثمار المطلقة وخطها مع أموال المصرف والأموال التي له حرية التصرف المطلق بها واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
3. فتح حسابات الاستثمار المقيدة خارج الميزانية واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
4. إدارة حسابات الاستثمار بصيغتي المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.
5. التمويل والإجارة والاستثمار المباشر من خلال إقامة المشروعات والمنتجة وتأسيس الشركات، والاستثمار المالي من خلال شراء الأوراق المالية.
6. تقديم الخدمات المصرفية التي تجيزها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.
7. تقديم القروض الحسنة من الأموال الخاصة للمصرف أو الأموال التي له حرية التصرف المطلق بها، بصورة منفردة أو من خلال إنشاء الصناديق
8. أي أعمال مصرفية أخرى تجيزها القوانين والأنظمة النافذة وتوافق عليها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.

تم إقرار البيانات المالية الموحدة المرحلية من قبل مجلس إدارة المصرف بتاريخ 2018-10-29

1- معلومات عامة (تتمة):

هيئة الرقابة الشرعية :

يخضع نشاط المصرف لإشراف هيئة رقابية شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء (هم السادة: فضيلة الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة وعضواً تنفيذياً فيها، وفضيلة الأستاذ عبد السلام محمده نائباً للرئيس، فضيلة الدكتور محمد توفيق رمضان عضواً) ، تم تعيين الدكتور أحمد حسن والأستاذ عبد السلام محمده من قبل الجمعية العمومية و بناء على موافقة مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم 64 /م ن تاريخ 2017/05/21 ، وعين الدكتور محمد توفيق رمضان بموجب موافقة مجلس النقد والتسليف الصادرة بالقرار رقم 97 تاريخ 2017/07/19 ، وإقرار الجمعية العمومية هذا التعيين في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2018/05/13 ، لا يجوز عزل أي منهم إلا بقرار من الجمعية العمومية وإعلام مصرف سورية المركزي بذلك. وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراقبة أعمال البنك وأنشطته للتأكد من التزام الإدارة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون القرارات والفتاوى الصادرة عنها ملزمة للمصرف.

2- السياسات المحاسبية :

أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية الموحدة المرحلية للمصرف وشركاته التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في الجوانب التي لم تغطيها الهيئة ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. تم إعداد البيانات المالية الموحدة المرحلية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات/ المطلوبات المالية للمتاجرة والموجودات / المطلوبات المالية المتاحة للبيع والاستثمارات العقارية والموجودات المتاحة للبيع الأجل التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية. إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية الموحدة.

يُراعى في العرض والإفصاح الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المُنطة.

أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة (سواء المُمولة من حسابات الاستثمار المُنطة أو من أموال المصرف الذاتية) البيانات المالية لمصرف الشام ش.م.م.س.ع والشركة التابعة له، شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولة والخاضعة لسيطرته. وتتحقق السيطرة عندما يكون للمصرف القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة عند التوحيد.

إن حصة المصرف في رأسمال الشركة التابعة هي كما يلي :

حصة المصرف من رأس مال الشركة التابعة	نسبة المساهمة	الشركات التابعة
30 أيلول 2018	31 كانون الأول 2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
247,500,000	247,500,000	شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولة
247,500,000	247,500,000	99%

يتم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة لنفس السنة المالية للمصرف باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف، وإذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في المصرف فيتم إجراء التعديلات اللازمة على البيانات المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف.

يتم توحيد الشركة التابعة بشكل كامل منذ التاريخ الذي يجري فيه فعلياً تحقق سيطرة المصرف على الشركة التابعة. يتم تضمين عمليات الشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة منذ تاريخ التملك أو حتى تاريخ البيع حسب ما يكون ذلك ملائماً. (ووفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف 501/م ن/ ب4 تاريخ 2009/05/10) وتعديلاته. تمثل حقوق غير المسيطرة (الجهة غير المسيطرة) ذلك الجزء غير المملوك بطريقة مباشرة من قبل المصرف في أرباح أو خسائر وصافي الأصول (حقوق الملكية) في الشركة التابعة، ويتم إدراجها بشكل منفصل ضمن قائمة الدخل الموحدة وضمن حقوق الملكية في بند منفصل عن حقوق مساهمي المصرف (الأ.م).

يتم الاعتراف بالفرق الموجب بين تكلفة شراء الشركة التابعة والقيمة العادلة لحصة المصرف من صافي أصول الشركة المشتراة كشهرة، ويتم الاعتراف بالفرق السالب (خضم شراء) مباشرة في قائمة الدخل للسنة التي تمت بها عملية الشراء. في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للمصرف كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركة التابعة بالتكلفة.

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

التغييرات في السياسات المحاسبية:

التفسيرات والمعايير الجديدة والمعدلة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة. قام البنك بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية (IFRIC) الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت نافذة ابتداء من 1 كانون الثاني 2018. إن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة ليس له أي تأثير على المركز المالي للبنك أو أدائه المالي:

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 19 خطط المنافع المحددة: مساهمات الموظفين
- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2010 إلى 2012):
هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداء من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على البنك وتتضمن:
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 2 - الدفع على أساس الأسهم
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 8 - قطاعات الأعمال
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 16 - الممتلكات والآلات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 - الأصول غير الملموسة
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 24 - إفصاحات الأطراف ذات العلاقة
- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2011 إلى 2013):
هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداء من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على البنك وتتضمن:
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 13 - قياس القيمة العادلة
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 40 - الاستثمارات العقارية
- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2012 إلى 2014):
هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016. وتتضمن:
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 5: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات غير المستمرة
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 7: الأدوات المالية: الإفصاحات
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 19: منافع الموظفين
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 34: التقارير المالية المرحلية
- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2014 إلى 2016):
لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي أثر جوهري على البنك.
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 1: تبني المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى.
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 12: الإفصاح عن الملكية في المنشآت الأخرى.
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 28: الاستثمارات في المنشآت الزميلة و المشاريع المشتركة.
- تعتبر التعديلات المتعلقة بمعيار التقرير المالي رقم 1 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 نافذة للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018، أما التعديلات المتعلقة بمعيار التقرير المالي رقم 12 فتعتبر نافذة في بداية أو بعد تاريخ 1 كانون الثاني 2017.
- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2015 إلى 2017):
تعتبر هذه التحسينات نافذة التطبيق للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2019. وتتضمن:
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 3: اندماج الأعمال.
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 11: الاستثمارات ذات الترتيبات المشتركة.
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 12: ضريبة الدخل.
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 23: تكلفة الاقتراض

-المعايير والتعديلات على المعايير التي تعتبر نافذة التطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2017 أو بعد:

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 - "ضريبة الدخل".
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 - "قائمة التدفقات النقدية" المبادرة بالإفصاح.

2-السياسات المحاسبية (تتمة):

المعايير والتعديلات على المعايير التي تعتبر نافذة التطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2018 أو بعد:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 – "الإيرادات من العقود مع الزبائن"

تم إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 في أيار 2014 الذي أسس لنموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع الزبائن. وفقاً للمعيار يتم الاعتراف بالإيراد ليعكس المبلغ الذي يتوقع البنك أن يكون له حق فيه مقابل السلع أو الخدمات المقدمة للزبائن. إن معيار الإيرادات الجديد سيحل محل جميع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية الحالية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. يتوجب تطبيق المعيار بأثر رجعي كامل أو معدل للسنوات المالية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2018. يسمح بالتطبيق المبكر.

- التعديلات على معيار التقرير المالي رقم 2 – "الدفع على أساس الأسهم" توضيح وقياس عمليات الدفع

القائمة على المشاركة:

عند تطبيق هذه التعديلات فإنه يتوجب على المنشآت اعتماد هذه التعديلات بدون أثر رجعي. وتعتبر نافذة التطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018، كما يسمح بالاعتماد المبكر لهذه التعديلات.

وتهدف التعديلات إلى إلغاء أثر التفاوت في التطبيق رغم أنها ضيقة النطاق وتتناول مجالات محددة في التصنيف والقياس، حيث ركزت هذه التعديلات على ثلاث جوانب: آثار شروط الاستحقاق على قياس عمليات الدفع النقدية للمعاملات بالأسهم، تصنيف معاملة الدفع بالأسهم مع خواص التصفية الصافية للضرائب المقتطعة، أثر المحاسبة في تغير بنود وشروط الدفع على أساس الأسهم وتغيير تصنيفها من تسويات نقدية إلى بنود حقوق ملكية.

- تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم 9 – "الأدوات المالية" مع معيار التقرير المالي الدولي رقم 4 – "عقود التأمين" – تعديلات على معيار التقرير المالي الدولي رقم 4.

تتناول هذه التعديلات الاعتبارات الناشئة بسبب تطبيق معيار التقارير المالية الجديد رقم 9 وذلك قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 الخاص بعقود التأمين، والذي يستبدل معيار التقرير المالي رقم 4. وتقدم هذه التعديلات خيارين للشركات المصدرة لعقود التأمين: إعفاء مؤقت من تطبيق المعيار 9، ومدخل التغطية.

عند اعتماد مدخل التغطية فإنه يتطلب من المنشأة استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي رقم 9 مع المعيار الدولي رقم 4.

أما عند اعتماد الإعفاء المؤقت فعلى المنشأة تقديم إفصاح كافٍ مطلوب في نواح أخرى من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

يعتبر هذا التطبيق نافذاً للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018.

المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق:

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة وغير نافذة التطبيق للفترة المنتهية في 30 أيلول 2018:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 – "الأدوات المالية"

في تموز 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 الأدوات المالية ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية - الاعتراف والقياس وكل الإصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9. يجمع معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 كافة الجوانب الثلاثة لمشروع محاسبة الأدوات المالية: التصنيف والقياس، وتدني القيمة ومحاسبة التحوط. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 نافذ للتطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 كانون الثاني 2019، مع السماح بالتطبيق المبكر له. باستثناء محاسبة التحوط، يجب تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي، إلا أن عرض معلومات المقارنة ليس إلزامياً. بالنسبة لمحاسبة التحوط، يتم تطبيق متطلبات المعيار على أساس مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحددة.

سيتم تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 فقط في البنود التي لم تغطه معايير المحاسبة و المراجعة و الضوابط للمؤسسات الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات الإسلامية و المراجعة للمؤسسات الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات الإسلامية و بما لا يخالف احكام الشريعة الإسلامية .

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 - "عقود الإيجار"

ويهتم بتوضيح طرق الاعتراف والقياس والعرض والافصاح لعقود الإيجار - حل محل المعيار المحاسبي الدولي 17، حيث أن نمط الاعتراف بمصروف الأجار سوف يتسارع بالمقارنة مع المطبق حالياً، ويعتبر واجب التطبيق من السنوات المالية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2019.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 - "عقود التأمين"

يتم تطبيق هذا المعيار الدولي على جميع أنواع عقود التأمين وبغض النظر عن طبيعة المنشأة المصدرة لهذه العقود، ومع تأمين محدد وأدوات مالية مع ميزات المشاركة التقديرية. ويهدف هذا المعيار بشكل رئيسي إلى تأمين نموذج محاسبي لعقود التأمين على نحو أكثر فائدة وثبات للمؤمن عليهم، وعلى خلاف متطلبات معيار التقرير المالي 4 والتي تقوم على جدولة الممارسات المحاسبية المحلية السابقة، فإن المعيار 17 يقدم نموذجاً شاملاً لعقود التأمين، والذي يغطي كل النواحي المحاسبية ذات الصلة.

ويعتبر هذا المعيار ساري المفعول للفترة التقرير المالي التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2021، ويطلب فيه معلومات مقارنة كما يسمح بالتطبيق المبكر في حال كانت المنشأة قد طبقت مسبقاً أو ستقوم بتطبيق معايير التقارير المالية رقم 15 ورقم 9 في نفس تاريخ تطبيق هذا المعيار.

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

- معيار المحاسبة المالي رقم 30 اضمحلال الموجودات والخسائر الانتمائية :

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم "30" في شهر تشرين الثاني 2017 والمتعلق بالاضمحلال والخسائر الانتمائية والارتباطات المثقلة بالأعباء. يعتبر تطبيق هذا المعيار إلزامياً من الفترات المالية المبتدئة في أو بعد 1 كانون الثاني 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر. علماً أنه تقرر التطبيق المبكر للمعيار بتاريخ 1 كانون الثاني 2019 استناداً إلى قرار مجلس المحاسبة والتدقيق بجلسته رقم 1 لعام 2018.

التغيرات في التقديرات المحاسبية:

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من إدارة المجموعة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية الموحدة بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتمل أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الموحد.

إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية الموحدة خلال السنة هي كما يلي:

القيمة العادلة للأدوات المالية

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

تدني قيمة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية

تقوم المجموعة بمراجعة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية بشكل دوري لتقدير كفاية المخصصات المسجلة في بيان الدخل الموحد بناء على تقديرات الإدارة لمبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية. وعند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية تقوم المجموعة بالاجتهادات حول وضع العميل المالي وصافي قيمة الضمانة المتوقع تحقيقها. إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسي على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

بالإضافة إلى المخصص الناتج عن تقييم ذمم الأنشطة التمويلية بشكل منفرد، تقوم المجموعة بتشكيل مخصص لانخفاض القيمة بشكل جماعي، وذلك بتجميع ذمم الأنشطة التمويلية ذات السمات المتشابهة لمخاطر الائتمان وتقييمها بشكل جماعي لانخفاض القيمة.

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

الموجودات الضريبية المؤجلة

يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر أو المصاريف غير الخاضعة للضريبة والمتوقع الاستفادة منها عند تحقق الربح الضريبي. يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى الخطط الضريبية المستقبلية.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقدير مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة المجموعة متأكدة من أن المجموعة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناء عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة على أساس مبدأ الاستمرارية.

الكسب أو الصرف المخالف للشرعية الإسلامية:

يقوم البنك بتسجيل الإيرادات والمكاسب المخالفة للشرعية الإسلامية في حساب خاص (يسمى صندوق المخالفات الشرعية) يظهر في بيان المركز المالي الموحدة ضمن الذمم الدائنة ويتم الصرف منه على أوجه الخير بعد أخذ موافقة الهيئة الشرعية. وخلال التسعة أشهر المنتهية في 30 أيلول 2018 تم ترحيل (1,002,135) ل.س إلى صندوق المخالفات الشرعية بناء على قرارات الهيئة الشرعية مقارنة مع ترحيل مبالغ مقدارها (1,003,639) ل.س خلال عام 2017. وهذه المبالغ ناتجة عن :

البيان	30 أيلول 2018	31 كانون الأول 2017
فوائد من البنوك	813,131	-
تجنب أرباح معاملات غير شرعية	136,932	999,839
زيادة بالصندوق	-	3,800
أخرى	52,072	-
إجمالي إيرادات صندوق المخالفات الشرعية	1,002,135	1,003,639
رصيد صندوق المخالفات الشرعية	-	-

وكانت حركة صندوق المخالفات الشرعية كما يلي:

البيان	30 أيلول 2018	31 كانون الأول 2017
رصيد صندوق المخالفات الشرعية في بداية الفترة	-	-
الزيادة خلال العام	1,002,135	1,003,639
الاستخدامات خلال العام	(1,002,135)	(1,003,639)
رصيد صندوق المخالفات الشرعية في نهاية الفترة	-	-

وبموجب موافقة هيئة الرقابة الشرعية يصرف رصيد هذا الصندوق في نهاية كل عام إلى عدد من الجمعيات الخيرية.

أسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة:

يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وإيرادات ناجمة عن عمولات البنك، حيث أن الإيرادات الناجمة عن عمولات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعملات تكون كافة من حق البنك، ولا توزع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق لكونها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك ولا علاقة لها باستثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (مضاربة).

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

يتم فصل الإيرادات المتأتية من الاستثمار، بكل عملة على حدة، إلى إيرادات متأتية من استثمارات ممولة كلياً من رأس المال (الاستثمارات الذاتية) واستثمارات ممولة بشكل مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق). توزع الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط إما نسبة وتناسب على كل من متوسط حقوق المساهمين الخاضع للاستثمار أو ما يدخل في حكمها ومتوسط الحسابات وذلك لاستخراج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود المضاربة) من الإيرادات حسب طريقة النمر أو حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود الوكالة) وذلك وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم /834/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

يتضمن متوسط حقوق المساهمين رأس المال مطروحاً منه الاموال التي استخدمها البنك في شراء الموجودات الثابتة: الاستثمارات الذاتية التي تمثل مساهمته في رؤوس أموال الشركات، تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنك (مشاريع تحت التنفيذ)، والاستثمارات العقارية.

يحتسب المبلغ المستثمر والذي يمثل المتوسط المرجح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق بناء على الشرائح التالية:

2017	2018	
30%	30%	حساب التوفير
85%	85%	وديعة العطاء
90%	90%	وديعة الأمان
55%	55%	حساب لأجل (وديعة) لمدة شهر
75%	75%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ثلاثة أشهر
80%	80%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ستة أشهر
85%	85%	حساب لأجل (وديعة) لمدة تسعة أشهر
85%	85%	حساب لأجل (وديعة) لمدة اثنا عشر شهراً
90%	90%	حساب لأجل (وديعة) لمدة اربعة وعشرين شهراً

إن أرباح الحسابات الجارية تدخل ضمن حصة حقوق المساهمين مقابل ضمانهم لها . يكون الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق هو صافي مبلغ الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط (إجمالي الإيرادات بعد طرح النفقات التي وافقت هيئة الرقابة الشرعية على تحميلها على وعاء المضاربة كون هذه النفقات غير واجبة على المضارب) بعد طرح حصة مشاركة رأس المال ومبلغ المضاربة العائد للبنك واحتياطي مخاطر الاستثمار.

في حال أظهرت نتائج إيرادات الاستثمار خسائر سيتحمل كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق الشرائح أعلاه إلا في حال تعدي البنك و/أو تقصيره و/أو مخالفته شروط العقد فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير أو المخالفة.

يتم التنضيض بشكل شهري أما توزيع الأرباح فيتم عند تاريخ استحقاق الوديعة حتى نهاية الشهر السابق للاستحقاق أما الأيام المتبقية خلال شهر الاستحقاق فيتم توزيع ربحها عند نهاية الشهر. يقصد بالتنضيض احتساب وتحديد الربح.

لم يرق البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة و أرصدة التمويلات. الوكالات الاستثمارية (وديعة فرصة وغيرها): بموجبها ينيب صاحب الحساب الاستثماري (الموكل) البنك (الوكيل) لتنمية مبلغ الاستثمار بأجرة أو بغير أجرة إذ تدخل مبالغ الوكالة الاستثمارية بالعملة المحلية/الأجنبية في عملية الاستثمار بصفقة واحدة أو صفقات متعددة وبنسبة 100% من المبلغ المستثمر، وتحدد أرباح الوكالات الاستثمارية حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق ، دون أن يشكل هذا الربح المتوقع التزاماً على المصرف، في نهاية الفترة الاستثمارية يستحق صاحب الحساب الاستثماري (الموكل) أرباحاً حسب المتحقق الفعلي للاستثمار، مع إمكانية قيام المصرف بالتدريج لأصحاب حسابات الاستثمار، ويستحق وكيل الاستثمار (البنك) أجرة قيامه بأعمال الوكالة بالاستثمار ، وكل الزيادة على الربح المتوقع كحافز له على حسن الأداء . وفي حال أظهرت نتائج الاستثمار تحقيق خسائر فينتحمل أصحاب حسابات الاستثمار وحدهم هذه الخسارة ، ولا يضمن وكيل الاستثمار (البنك) إلا في حال التعدي و/أو التقصير و/أو مخالفة شروط الوكالة وقبوضها، فيضمن وفق مقررته المعايير الشرعية .

2-السياسات المحاسبية (تتمة):

بلغ متوسط العائد السنوي على المبلغ الخاضع للاستثمار لحسابات الاستثمار المطلق خلال السنة كما يلي:

31 أيلول 2017			30 أيلول 2018			متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار
يورو	دولار	سوري	يورو	دولار	سوري	
%0.47	%1.27	%5.91	0.49%	1.75%	5.76%	

بلغ متوسط العائد الفعلي على المبلغ الخاضع للاستثمار في حال كانت نسبة المشاركة 100% لحسابات الاستثمار المطلق:

31 كانون الأول 2017			30 أيلول 2018			متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار
يورو	دولار	سوري	يورو	دولار	سوري	
1.03%	2.79%	12.92%	1.08%	3.91%	12.83%	

تحتسب نسبة مضاربة (تمثل ربح البنك) 50% من صافي الربح المتوقع .
قام المصرف بالتبرع بجزء من ارباحه لأصحاب الاستثمار المطلق في ودیعة الأمان من خلال رفع نسبة المشاركة الى 100% .

يحتسب احتياطي مخاطر الاستثمار بما يعادل 10% من أرباح أصحاب حساب الاستثمار المطلق.
يتم توزيع الأرباح بما يتناسب مع السياسة المعتمدة في البنك وبما يتناسب مع قرار مجلس النقد والتسليف رقم (834)م/ن/ب (4) الصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

تقوم سياسة البنك على إعطاء أولوية الاستثمار لأموال حسابات الاستثمار المطلق في الوعاء الاستثماري
قام البنك بتمويل استثماراته العقارية ومساهمته في رؤوس أموال الشركات من رأس المال فقط، فيما مَوَّلَ البنك جميع استثماراته الأخرى من مصدر مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق).

خروج أصحاب الحسابات الاستثمارية (كسر الودائع) :

في حال رغب صاحب الحساب الاستثماري بالخروج من الاستثمار قبل نهاية الفترة المحددة , وقررت الإدارة عدم منحه كامل أو جزء الأرباح المتحصلة عن فترة الاستثمار, فيطبق على هذا الخروج مبدأ التخارج بين صاحب الحساب الاستثماري وبين أموال وعاء المضاربة أولاً ثم أموال المساهمين في حال كانت أموال أصحاب الحسابات مستثمرة بالكامل , وبموجب هذا المبدأ يصالح صاحب الحساب وعاء المضاربة أو أموال المساهمين عن حصته في موجودات المضاربة,

ومصير الأرباح يوزع على النحو الآتي :

- إن تم التخارج مع أموال وعاء المضاربة : تعود أرباح هذه الوديعة إلى وعاء المضاربة قبل حسم نسبة مضاربة البنك لإعادة توزيعها على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والبنك , أو ترحل إلى حساب مخاطر الاستثمار (لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية)

- أما إن تم التخارج مع أموال المساهمين : فيختص المساهم بربح هذا الحساب .

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية
كما في 30 أيلول 2018

31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
2,093,748,157	4,140,201,887	نقد في الخزينة
31,212,181,859	40,365,078,676	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي :
2,910,973,648	3,522,910,402	حسابات جارية / ودائع تحت الطلب
36,216,903,664	48,028,190,965	متطلبات الاحتياطي النقدي (*)

4 إيداعات وحسابات استثمار لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل:

المجموع		مصارف خارجية		مصارف محلية		
31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
38,510,208,457	29,962,610,816	30,353,965,944	21,987,252,111	8,156,242,513	7,975,358,705	حسابات جارية وتحت الطلب
16,830,120,000	7,934,140,000	16,755,120,000	7,934,140,000	75,000,000	-	حسابات استثمار مطلقة استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
588,135,167	166,844,949	588,135,167	166,844,949	-	-	تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
55,928,463,624	38,063,595,765	47,697,221,111	30,088,237,060	8,231,242,513	7,975,358,705	المجموع

5 حسابات استثمار لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر:

البيان	مصارف محلية		مصارف خارجية		المجموع	
	30 أيلول 2018	31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	31 كانون الأول 2017
حسابات استثمارية مطلقة	405,000,000	-	12,251,775,848	5,711,775,848	12,656,775,848	5,711,775,848
تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية	-	-	-	-	-	-
مخصص انخفاض في قيمة حسابات استثمارية مطلقة	-	-	(5,711,775,848)	(5,711,775,848)	(5,711,775,848)	(5,711,775,848)
(**)	405,000,000	-	6,540,000,000	-	6,945,000,000	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية
كما في 30 أيلول 2018

(**) فيما يلي تفصيل الحركة على مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة:

31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	رصيد في بداية السنة
ليرة سورية	ليرة سورية	يضاف: مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة
(6,778,541,690)	(5,711,775,848)	فروقات سعر الصرف
-	-	رصيد نهاية السنة
1,066,765,842	-	
(5,711,775,848)	(5,711,775,848)	

قامت إدارة المصرف برفع دعوى قضائية، رقم (2009/5770 تجاري كلي/5)، ضد شركة دار الاستثمار في المحكمة الكلية التابعة لوزارة العدل في الكويت. وتبعاً للجلسة المنعقدة بتاريخ 15 شباط 2010 فقد حكمت المحكمة بانتداب خبراء مختصين من وزارة العدل للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وإثباتات الطرفين. وقد حددت جلسة المحكمة بتاريخ 15 آذار 2010 لحضور الخصوم أمام الخبير، وحدثت جلسة 28 حزيران 2010 لتسليم الخبير تقريره. واعتبر النطق بالحكم بمثابة إعلان للخصوم.

أصدرت المحكمة في دعوى البنك ضد شركة دار الاستثمار بتاريخ 5 أيار 2010 قراراً بوقف الإجراءات لحين البت بطلب دار الاستثمار لإعادة الهيكلة حسب قانون الاستقرار المالي الكويتي.

أصدرت المحكمة المختصة "الدائرة التجارية لإعادة هيكلة الشركات" حكماً بتاريخ 2 حزيران 2011 بالتصديق على خطة شركة دار الاستثمار. وبناءً على الحكم الصادر لصالح الشركة فيما يتعلق بالتصديق على الخطة المطورة لإعادة الهيكلة المالية، تتوقف جميع إجراءات التقاضي والتنفيذ المتعلقة بالتزامات الشركة خلال فترة الخطة التي تستمر حتى ست سنوات اعتباراً من تاريخ 30 حزيران 2011، وفي حالة إخلال الشركة بتنفيذ الخطة فإنه يحق للمحكمة إلغاء التصديق على الخطة وإلغاء الحماية القانونية.

وفقاً لخطة إعادة الهيكلة فإن دار الاستثمار ستقوم بدفع مبلغ الدفعة الأولى للمستثمرين الأفراد خلال الستة أشهر الأولى في حين سيتم سداد الدفعة الثانية للمؤسسات المالية الصغيرة غير المصرفية خلال سنة من تاريخ بدء تنفيذ الخطة. أما في السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة (2013-2017) ستكون هناك دفعات دورية للمجموعات المتبقية من البنوك والمستثمرين ومنها بنك الشام حيث من المفترض أن يتم سداد أول دفعة له بتاريخ 2013/07/01، تليها الدفعة النهائية قبل 30 حزيران 2017 والتي ستشكل الرصيد المستحق إلى تلك المجموعات، بالإضافة إلى مبلغ يساوي الأرباح السنوية المقررة من قبل المحكمة خلال فترة زمنية مدتها ثماني سنوات ونصف السنة.

إن مديونية مصرف الشام ثابتة بذمة شركة دار الاستثمار ويتوقع البنك أن يحصل كافة حقوقه من خلال خطة إعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المذكورة في حال تعثر خطة إعادة الهيكلة. وتعتقد إدارة البنك أن مخصص الانخفاض المكون كاف. تم توجيه كتاب لشركة دار الاستثمار بتاريخ استحقاق القسط الأول 30 حزيران 2013؛ كما توجيه كتاب للبنك المركزي الكويتي لوضعه أمام مسؤوليته وإعلامه بعدم التزام الشركة بخطة إعادة الهيكلة المقررة من قبله. في شهر تشرين الأول 2013 تم تكليف مكتب محاماة في الكويت لدراسة سبل البدء بإجراءات التنفيذ القضائي وإلزامه بسداد الالتزامات المترتبة بذمته، ويقوم البنك بمتابعة ذلك مع مكتب المحمدان بهدف تحصيل المديونية القائمة بأفضل السبل الممكنة.

آخر مستجدات قضية دار الاستثمار:

بتاريخ 12/أيار/2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24/تموز/2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية.

طعنت شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17/حزيران/2015.

وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، وتم تأشير طلبها من قبل رئيس الدائرة بالقبول بتاريخ 5/أب/2015 وتم إحالة الطلب إلى بنك الكويت المركزي لدراسة المركز المالي للشركة، حيث أكد في تقريره على عجز الشركة المذكورة عن أداء التزاماتها وعدم قدرتها على مواصلة نشاطها وعدم كفاية أصولها لسداد التزاماتها مع عدم الأمل في إمكانية نهوض الشركة من عثرتها، وذلك رغم الفرصة التي أتاحت لها للنهوض مرة ثانية من خلال خطة إعادة الهيكلة المقدمة من الشركة بتاريخ 2011/6/2، ونتيجة لما سبق صدر قرار محكمة الاستئناف بتاريخ 2016/02/11 برفض طلب إعادة الهيكلة واعتبارها كأن لم تكن، مما يفسح المجال من جديد لملاحقة الشركة قضائياً والتنفيذ على أموالها وتمت المباشرة بالإجراءات التنفيذية لتحصيل حقوق المصرف وتم استلام اقرار دين جديد مذيل بالصيغة التنفيذية وقام المحامي بتقديم ملف تنفيذي جديد وتم تبليغ دار الاستثمار ونحن الآن بانتظار اجراءات التنفيذ من بقية الدائنين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية
كما في 30 أيلول 2018

6 صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية:						
المجموع		ذاتية		مشتركة		
31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
40,996,068,071	51,999,364,631	-	-	40,996,068,071	51,999,364,631	المربحة والمراجعة للأمر بالشراء
108,800,323	108,800,323	-	-	108,800,323	108,800,323	يضاف: ذمم أخرى(**)
(2,726,348,737)	(3,180,475,006)	-	-	(2,726,348,737)	(3,180,475,006)	(ناقصاً): الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة
(89,391,910)	(79,703,971)	-	-	(89,391,910)	(79,703,971)	(ينزل): الأرباح المحفوظة (***)
(2,904,159,528)	(2,877,363,585)	-	-	(2,904,159,528)	(2,877,363,585)	(ينزل): مخصص تدني لمحفظة التسهيلات الائتمانية (****)
35,384,968,219	45,970,622,392	-	-	35,384,968,219	45,970,622,392	صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات

(**) تمثل ذمم ناجمة عن تحول الالتزامات المحتملة خارج بيان المركز المالي الموحد إلى التزامات فعلية، مثل الاعتمادات الممنوحة لعملاء البنك واستحق موعد دفعها ولم يف العملاء بالتزاماتهم فقام البنك بدفعها نيابة عنهم.

(***) يتم استبعاد أرباح الديون غير المنتجة من الإيرادات التمويلية الخاصة بالسنة.
(****) لم يتم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.

كافة ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية أعلاه هي استثمارات مشتركة مع أصحاب حسابات الاستثمار بلغت ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة 1,981,979,671 ل.س أي ما نسبته (3.81%) من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات كما في 2018/09/30 مقابل 1,839,097,024 ليرة سورية أي ما نسبته (4.474%) في 2017/12/31.

بلغت ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بعد تنزيل الأرباح المحفوظة 1,902,275,700 ل.س أي ما نسبته (3.66%) من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات بعد تنزيل الأرباح المحفوظة كما في 2018/09/30 مقابل 1,749,705,113 ل.س أي ما نسبته (4.266%) في 2017/12/31

لا يوجد ذمم بيوع مؤجلة ممنوحة للحكومة السورية وبكفالتها.

تم اجراء اختبارات جهد على المحفظة الائتمانية لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتجزة، كما ارتأت إدارة المصرف الاحتفاظ بمخصصات إضافية، وبالتالي بلغ رصيد المخصصات الفائضة المحتفظ بها بتاريخ 2018/09/30 مبلغ 1,595,450,341 منها مبلغ 9,869,382 على الديون غير المباشرة

قام المصرف بتشكيل مخصص على الديون المنتجة للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2018/09/30 بمبلغ 24,228,362 ل.س وللتسهيلات غير المباشرة مبلغ وقدره 19,926 ل.س

قام المصرف بتشكيل مخصص على الديون غير المنتجة للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2018/09/30 بمبلغ 1,261,651,747 ل.س وللتسهيلات غير المباشرة مبلغ وقدره 0 ل.س

لم يتم البنك بتحميل أصحاب حسابات الاستثمار بأي أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية.

تم الاحتفاظ بالمخصصات السابقة الفائضة عن متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف (902/م.ن.ب.4) بمبلغ 5,902,517 ليرة سورية.

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية

كما في 30 أيلول 2018

6-صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية (تتمة):

وفيما يلي تفصيل الحركة على مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

31 كانون الأول 2017		30 أيلول 2018			
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
المجموع	الديون الغير منتجة	الديون المنتجة	المجموع	الديون الغير منتجة	الديون المنتجة
2,257,287,760	2,115,170,962	142,116,798	2,904,159,528	2,759,364,536	144,794,992
677,198,549	674,520,355	2,678,194	-	-	-
-	-	-	(25,000,000)	(25,000,000)	-
-	-	-	(1,795,943)	(1,795,943)	-
(30,326,781)	(30,326,781)	-	-	-	-
2,904,159,528	2,759,364,536	144,794,992	2,877,363,585	2,732,568,593	144,794,992

إن جميع المخصصات أعلاه محسوبة على أساس العميل الواحد .

إن جميع المخصصات هي من موارد مشتركة.

بلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى حتى 2018/09/30

بمبلغ 70,601,239 ليرة سورية مقابل 242,969,240 ليرة سورية في 2017/12/31

الأرباح المحفوظة:

المجموع		ذاتية		مشتركة	
31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
129,154,591	89,391,910	-	-	129,154,591	89,391,910
5,388,103	6,375,939	-	-	5,388,103	6,375,939
(43,776,861)	(16,063,878)	-	-	(43,776,861)	(16,063,878)
-	-	-	-	-	-
(1,373,923)	-	-	-	(1,373,923)	-
89,391,910	79,703,971	-	-	89,391,910	79,703,971

7 صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية:

المجموع		ذاتية		مشتركة	
31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
1,097,484,340	765,281,218	-	-	1,097,484,340	765,281,218
71,154,400	71,154,400	-	-	71,154,400	71,154,400
1,160,000	1,160,000	-	-	1,160,000	1,160,000
1,169,798,740	837,595,618	-	-	1,169,798,740	837,595,618
(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	(71,154,400)	(71,154,400)
(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	(71,154,400)	(71,154,400)
1,098,644,340	766,441,218	-	-	1,098,644,340	766,441,218

الصافي

- صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية (تتمة)

(*) هي عبارة عن قيمة عقار قام البنك خلال عام 2010 بتحويله بالتكلفة من مشاريع قيد التنفيذ إلى موجودات قيد الاستثمار بسبب نية البنك استخدام هذا العقار لأغراض الإجارة التشغيلية والحصول على عائد إيجار منه. ونتيجة للظروف التي مرت بها الدولة وكنتيمة لتعرض المبنى القائم فيه العقار المذكور للسرقة والكسر والحرق فقد قررت إدارة المصرف احتجاز مخصص تدني بكامل قيمته البالغة 71,154,400 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2012.

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة:

إجمالي 2017	إجمالي 2018-09-30	موجودات مستملكة أخرى 2018-09-30	عقارات مستملكة 2018-09-30	
ليرة سورية 1,160,000	ليرة سورية 1,160,000	ليرة سورية -	ليرة سورية 1,160,000	رصيد بداية السنة*
-	-	-	-	إضافات
-	-	-	-	استيعادات
-	-	-	-	خسارة التدني
1,160,000	1,160,000	-	1,160,000	رصيد نهاية السنة

*يخص هذا الرصيد عقارات اللاذقية و بانياس.

8 استثمارات عقارية:

المجموع	ذاتية	مشتركة	البيان
31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018
ليرة سورية 2,380,850,000	ليرة سورية 2,380,850,000	ليرة سورية -	ليرة سورية -
2,380,850,000	2,380,850,000	2,380,850,000	2,380,850,000

استثمارات عقارية
بغرض زيادة القيمة (*)

(*) خلال عام 2010، قام البنك بتحويل قيمة عقار في مدينة حلب من مشاريع تحت التنفيذ إلى استثمارات عقارية بسبب نية البنك الاحتفاظ بهذا العقار بغرض توقع زيادة قيمته. إن أي تغير في سعر هذا العقار يعود أثره على حقوق مساهمي البنك فقط كون هذا العقار تم تمويله من رأس مال البنك بشكل كامل.

فيما يلي تفصيل الحركة على الاستثمارات العقارية:

31 كانون الأول ليرة سورية 2017	30 أيلول ليرة سورية 2018	
507,420,000	2,380,850,000	تكلفة الاستثمار
1,873,430,000	-	التغير في القيمة العادلة خلال السنة *
2,380,850,000	2,380,850,000	

*في كانون الأول 2017 حصل البنك على تقييمين لخبيرين محلفين مستقلين لقيمة العقار وكانت نتيجة التقييمات تدل على ارتفاع قيمة العقارات، وقررت إدارة البنك اختيار التقييم الأقل بسبب الظروف والتغيرات المحيطة حيث تم تحديد التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية كما في 31 كانون الأول 2017 والبالغ (1,873,430,000) ليرة سورية.

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية كما في 30 أيلول 2018

9 موجودات أخرى

31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
190,543,245	376,717,965	إيرادات برسم القبض (*)
390,062,610	676,939,877	مصرفات مدفوعة مقدماً
36,178,215	88,649,934	دفعات مقدمة لشراء أصول
3,200,000	3,200,000	تأمينات مدفوعة للغير
100,000	100,000	ذمم شركة تأمين (**)
104,052,810	129,519,925	مدينون مختلفون
20,572,351	17,866,074	مخزون طوابع وقرطاسية
744,709,231	1,292,993,775	المجموع

(*) تمثل إيرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة القبض عن ايداعات وحسابات لدى المصارف والمؤسسات المالية .

(**) يمثل هذا المبلغ المطالبات مع شركة التأمين فيما يتعلق بحادثة السرقة التي تعرض لها فرع حمص .

10 وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناء على قانون إحداث المصارف الخاصة والمشاركة رقم (28) لعام 2001 يجب على المصارف الخاصة أن تحتفظ لدى مصرف سورية المركزي بوديعة مجمدة (محجوزة) تعادل 10% من رأس مال المصرف لا يستحق عليها أية فائدة ، يتم الأفراج عنها عند تصفية المصرف.

31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
281,698,513	281,698,513	رصيد الوديعة المجمدة بالليرة السورية
1,881,757,017	1,881,757,017	رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي (محولاً الى الليرة السورية)
2,163,455,530	2,163,455,530	

11 ايداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية:

المجموع		خارج الجمهورية		داخل الجمهورية		
31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
45,931,576,800	40,195,690,587	217,820,055	206,509,968	45,713,756,745	39,989,180,619	حسابات جارية وتحت الطلب
520,000,000	4,409,000,000	-	-	520,000,000	4,409,000,000	حسابات استثمار للبنوك
46,451,576,800	44,604,690,587	217,820,055	206,509,968	46,233,756,745	44,398,180,619	والمؤسسات المالية
						المجموع

12 أرصدة الحسابات الجارية للعملاء:

31 كانون الأول 2017 ليرة سورية	30 أيلول 2018 ليرة سورية	
		حسابات جارية / تحت الطلب :
25,581,331,871	29,627,887,788	بالليرة السورية
6,828,220,347	9,414,806,745	بالعملات الأجنبية
32,409,552,218	39,042,694,533	
بلغت ودائع القطاع العام السوري /14,165,865,165/ ليرة سورية أي ما نسبته (36.28 %) من إجمالي الودائع مقابل 14,159,813,914/ ليرة سورية أي ما نسبته (43.69 %) من إجمالي الودائع في السنة السابقة .		

13 تأمينات نقدية

31 كانون الأول 2017		30 أيلول 2018		البيان
ليرة سورية الذاتية	ليرة سورية المشتركة	ليرة سورية الذاتية	ليرة سورية المشتركة	
-	-	-	-	تأمينات مقابل ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	4,659,440,009	-	6,894,781,670	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
-	89,892,325	-	187,070,997	تأمينات أخرى
-	4,749,332,334	-	7,081,852,667	المجموع

(*) بلغت التأمينات التي لا تمنح عوائد مبلغ (7,041,521,522) ل.س في 2018/09/30 مقابل
(4,708,866,099) ل.س في السنة السابقة.

14 ذمم دائنة:

31 كانون الأول 2017		30 أيلول 2018		البيان
الذاتية	المشتركة	الذاتية	المشتركة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	137,394,330	-	470,199,996	دائنو عمليات التمويل
-	137,394,330	-	470,199,996	المجموع

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية كما في 30 أيلول 2018

15 مخصصات متنوعة

رصيد نهاية الفترة	ما تم رده للإيرادات	المستخدم خلال الفترة	المكون خلال الفترة	رصيد بداية السنة	30 أيلول 2018
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
17,707,521	-	-	-	17,707,521	مخصص فروقات القطع التشغيلي
142,458,395	-	-	18,750,000	123,708,395	مخصص لمواجهة مخاطر محتملة (*)
9,889,308	-	(4,551)	-	9,893,859	مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي
1,595,000	-	-	132,500	1,462,500	مخصص احتجاز تعويض صراف
104,140,417	-	-	18,750,000	85,390,417	مخصص مخاطر نقل الأموال (**)
1,908,922	-	-	-	1,908,922	مخصص تكليف ضريبي
277,699,563	-	(4,551)	37,632,500	240,071,614	المجموع

رصيد نهاية الفترة	ما تم رده للإيرادات	المستخدم خلال الفترة	المكون خلال الفترة	رصيد بداية السنة	31 كانون الأول 2017
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
17,707,521	-	-	-	17,707,521	مخصص فروقات القطع التشغيلي
123,708,394	-	-	6,564,622	117,143,772	مخصص لمواجهة مخاطر محتملة (*)
9,893,859	-	(6,736)	-	9,900,595	مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي
1,462,500	-	-	385,000	1,077,500	مخصص احتجاز تعويض صراف
85,390,417	-	-	13,721,120	71,669,297	مخصص مخاطر نقل الأموال (**)
1,908,922	-	(4,089,460)	-	5,998,382	مخصص تكليف ضريبي
240,071,613	-	(4,096,196)	20,670,742	223,497,067	المجموع

(*) قررت إدارة البنك اتخاذ مخصصات إضافية لمواجهة مخاطر محتملة لخسائر الأصول الثابتة تبعاً للظروف المحيطة وزيادة المخاطر المتعلقة بهذه الأصول في بعض الفروع.

(**) قررت إدارة البنك حجز مخصصات لمواجهة مخاطر نقل الأموال بين الفروع تبعاً للظروف المحيطة.

16 ضريبة الدخل

1- 16 مخصص ضريبة دخل المصرف:

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	رصيد بداية السنة
525,013,489	141,535,228	ضريبة الدخل المدفوعة
(521,048,152)	(137,569,891)	ضريبة الدخل المستحقة
137,569,891	136,608,827	رصيد نهاية السنة
141,535,228	140,574,164	

16- ضريبة الدخل (تتمة)

16-1 مخصص ضريبة دخل المصرف (تتمة)

- في عام 2007 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 60/ح/2013 الصادر بتاريخ 6-3-2013 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول عام 2008 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 206/ح/2014 الصادر بتاريخ 3-7-2014 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول عام 2009 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 2745/ح/2017 الصادر بتاريخ 29-01-2018 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول عام 2010 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 2/ح/2016/2/4 تاريخ 8-2-2016 وقد تمت تسوية الضريبة المستحقة.
- حول عام 2011 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 68/ح/2016/68/12 تاريخ 20-4-2016 وقد تمت تسوية الضريبة المستحقة.
- حول الأعوام من 2012 وإلى 2014 ما زال البنك يخضع للتدقيق.

2- 16 موجودات ضريبية مؤجلة:

إن الحركة على حساب الموجودات/ المطلوبات الضريبية المؤجلة هي كما يلي:

31 كانون الأول 2017		30 أيلول 2018		البيان
مطلوبات	موجودات	مطلوبات	موجودات	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	1,546,599	-	1,361,139	رصيد بداية الفترة *
-	187,000	-	-	المضاف
-	(372,460)	-	-	المستبعد
-	1,361,139	-	1,361,139	رصيد نهاية السنة*

* جميعها من موارد مالية مشتركة

3- 16 ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

2017 أيلول 30	2018 أيلول 30	
ليرة سورية	ليرة سورية	
1,262,217,887	463,056,490	الربح/(الخسارة) قبل الضريبة
		التعديلات
(3,480,727)	(3,797,119)	أرباح غير خاضعة للضريبة
697,500,002	37,500,000	مصاريف مرفوضة ضريبياً
1,956,237,162	496,759,371	(الخسارة)/الربح الضريبي
25%	25%	نسبة الضريبة
489,059,291	124,189,843	مقدار ضريبة الدخل
-	10%	نسبة رسم اعادة الاعمار
-	12,418,984	رسم اعادة الاعمار
489,059,291	136,608,827	مصرف ضريبة الدخل

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية

كما في 30 أيلول 2018

17 مطلوبات أخرى:

31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
2,580,821	19,356,673	أرباح محققة لإيداعات وحسابات استثمارية لمصارف ومؤسسات مالية غير مستحقة الدفع
936,507,675	1,185,092,549	حوالات و أوامر دفع
1,322,848,420	1,246,765,630	نفقات مستحقة غير مدفوعة
103,738,646	51,431,361	مستحق لجهات حكومية
23,452,943	13,880,938	ذمم دائنة لشبكة الصراف الآلي
811,084	65,131,988	ذمم دائنة أخرى
16,652,002	9,539,594	توقيفات محتجزة - متعهد استنصاع موردين
302,455,189	656,496,461	مستحقات أرباح المساهمين
166,048,425	163,209,215	المجموع
2,875,095,205	3,410,904,409	

18 حسابات الاستثمار المطلقة:

31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	البيان
المجموع	المجموع	
مصارف ومؤسسات مالية	مصارف ومؤسسات مالية	
عملاء	عملاء	
ليرة سورية	ليرة سورية	
6,331,658,558	10,083,525,337	حسابات التوفير
-	3,017,211,306	لأجل
4,827,221,060	6,607,518,037	الوكالات الاستثمارية
129,350,000	115,834,000	المجموع
797,500,000	2,089,000,000	أعباء محققة غير مستحقة الدفع
12,753,773,915	15,733,747,202	إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة
23,783,303,533	32,424,790,576	
186,436,770	335,981,493	
6,993,033	12,484,334	
933,843,033	5,234,529,640	
24,896,590,303	27,526,242,429	

19 احتياطي مخاطر الاستثمار:

31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
154,499,510	171,225,534	رصيد بداية الفترة
18,910,763	27,013,645	الإضافات خلال الفترة
(2,184,739)	(144,767)	فروق سعر الصرف
171,225,534	198,094,412	الرصيد في نهاية السنة

20 رأس المال المكتتب به وعلاوة (خصم):

حدد رأس مال البنك عند التأسيس بمبلغ 5,000,000,000 ليرة سورية موزعة على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000 ليرة سورية للسهم الواحد. لقد ساهم مؤسسو البنك بتغطية 3,750,000 سهم أي ما يوازي 3,750,000,000 ليرة سورية وهي نسبة 75 % من رأس مال البنك. تم طرح 1,250,000 سهم للاكتتاب العام وهو ما يعادل 1,250,000,000 ليرة سورية. تم تسديد 50% من قيمة الأسهم عند الاكتتاب العام ومن خلال المؤسسين.

بتاريخ 8 كانون الأول 2009، وافقت الهيئة العامة غير العادية بالأكثرية بأن يكون موعد سداد القسط الثاني غير المدفوع من قيمة الأسهم حسب اقتراح مجلس إدارة البنك اعتباراً من 8 كانون الأول 2009 ولغاية 29 حزيران 2010. لغاية 31 كانون الأول 2012، بلغ إجمالي المبالغ المسددة من القسط الثاني مبلغ قدره 2,500,000,000 ليرة سورية وبذلك تم سداد رأس المال بالكامل.

في 2018/10/1 صدر قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم (117/م) بالموافقة النهائية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة. وتمت زيادة رأس مال المصرف بقيمة إجمالية 250,000,000 ل.س عن طريق اعتماد 2,500,000/ سهم بقيمة اسمية 100/ ل.س للسهم الواحد، وذلك بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المتركمة المحققة ليصبح رأس المال كما يلي:

30 أيلول 2018 ليرة سورية	31 كانون الأول 2017 ليرة سورية
5,250,000,000	5,000,000,000
5,250,000,000	5,000,000,000

رأس المال المصرح والمكتتب به

رأس المال المدفوع

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010، صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 15 مليار ليرة سورية، وقد منحت البنوك المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب، وقد تم تمديد المدة لتصبح خمسة سنوات بموجب المرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2013، كما نص القانون رقم 17 لعام 2011 على تمديد المهلة الممنوحة للمصارف الخاصة بموجب المادة الخامسة من القانون رقم 3 الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 من 3 سنوات إلى 4 سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وفقاً لأحكامه.

وبموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 13 /م تاريخ 22 نيسان 2015 تم تمديد المهلة لتصبح 6 سنوات. وبخصوص المهلة المحددة لتنفيذ الزيادات المطلوبة في رأس مال المصرف بموجب أحكام القانون رقم 3 لعام 2010 و تعديلاته سيتم متابعة موضوع الزيادة المطلوبة عند تزويدنا بالتوجيهات بهذا الخصوص من قبل الجهات الوصائية وفق اختصاصها لديها حسب الأصول .

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة 91/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

21 احتياطي عام مخاطر التمويل:

- بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م.ن.ب/4) لعام 2012 الذي تم تمديده بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1079/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 29 كانون الثاني وبموجب التعميم رقم 1145/1م تاريخ 2015/04/06، وبموجب التعميم رقم (2271/م/1) تاريخ 2015/06/30، وأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (650/م.ن.ب/4) تاريخ 2010/4/14 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم (597/م.ن.ب/4) تاريخ 2009/12/9.

21- احتياطي عام مخاطر التمويل (تتمة)

- يتم دمج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ما يعني أنه لا حاجة لتكوين احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال أن احتياطي مخاطر الاستثمار يبلغ مقدار احتياطي عام مخاطر التمويل المطلوب تكوينه أو يزيد عنه، ويجب ألا يقل احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو مقدار حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل أيهما أكبر.
- يستمر العمل بأحكام المادة 14/ من المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 والخاص بالمصارف الإسلامية جهة استمرار تكوين احتياطي لمواجهة مخاطر الاستثمار المشترك لتغطية خسائر ناتجة عنه وذلك حتى يصبح مبلغ الاحتياطي مثلي رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية أو أي مقدار آخر يحدده مجلس النقد والتسليف.
- تم تعليق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل للأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمنها المصرف لغاية 2018/09/30، حيث بلغ إجمالي احتياطي العام لمخاطر التمويل لغاية 2018/09/30 33,051,351 ل.س وهو نفس المبلغ الذي تم تكوينه بتاريخ 2011/12/31. مع العلم أن المصرف ملزم باستكمال احتجاز الاحتياطي العام لمخاطر التمويل المتوجب وفق أحكام القرار 597/م.ن/ب وتعديله بالقرار 650/م.ن/ب/4 عند انتهاء العمل بالقرار 902/م.ن/ب/4
- تبلغ حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من احتياطي مخاطر التمويل والمحتجزة لغاية تاريخ 2018/09/30 مبلغاً وقدره 8,214,105 ليرة سورية وهي محتسبة لتاريخ 2012/9/30 نتيجة تعليق تكوين الاحتياطي مخاطر التمويل للأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد التاريخ المذكور.

22 احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات:

البيان

31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018
ليرة سورية	ليرة سورية
301,981,384	2,175,411,384
1,873,430,000	-
2,175,411,384	2,175,411,384

بداية رصيد الفترة
القيمة العادلة للاستثمارات
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

23 إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

البيان

30 أيلول 2017	30 أيلول 2018
ليرة سورية	ليرة سورية
2,941,108,476	3,328,002,671
2,941,108,476	3,328,002,671

المربحة
المجموع

24 إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية:

البيان

30 أيلول 2017	30 أيلول 2018
ليرة سورية	ليرة سورية
787,177,107	262,810,413
787,177,107	262,810,413

حسابات استثمارية
المجموع

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية

كما في 30 أيلول 2018

25 المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك:

لقد تحمل البنك نفقات وعاء المضاربة بنسبة 100% على سبيل التبرع علماً أن السياسات الموافق عليها من قبل الهيئة الشرعية تسمح بتحمل البنك 50% منها فقط :

30 أيلول 2017	30 أيلول 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
399,040	-	مصاريف البريد والهاتف
988,629	-	مصاريف طباعة وقرطاسية
2,129,600	-	إعلان ومعارض
1,333,333	-	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
1,392,626	-	مصاريف اقامة وضيافة
375,000	-	مصاريف أخرى
6,618,228	-	

26 العائد على حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار:

البيان

30 أيلول 2017	30 أيلول 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
		عملاء (حسابات استثمار على أساس المضاربة):
29,842,532	61,938,449	توفير
92,602,908	181,184,356	لأجل
146,251,968	587,873,236	عملاء (حسابات استثمار على أساس الوكالة بالاستثمار):
268,697,408	830,996,041	المجموع

لا يحتسب احتياطي مخاطر استثمار على أرباح الوكالات الاستثمارية.

27 حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

تبلغ حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

البيان

30 أيلول 2017	30 أيلول 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
122,199,087	270,079,512	بصفته مضارب
3,074,961,405	2,101,950,709	بصفته رب مال
3,197,160,492	2,372,030,221	المجموع

28 إيرادات أخرى:

البيان

30 أيلول 2017	30 أيلول 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
2,213,228	3,758,267	أخرى
2,213,228	3,758,267	المجموع

29 نفقات الموظفين:

30 أيلول 2017	30 أيلول 2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
689,931,953	657,256,563	مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي
26,006,789	30,200,120	نفقات طبية
9,423,422	13,774,397	مصاريف تدريب وسفر
647,101	7,102,920	المجموع
726,009,265	708,334,000	

30 مصاريف أخرى:

30 أيلول 2017	30 أيلول 2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	مصاريف إيجار
135,753,297	136,505,057	مصاريف أنظمة معلومات
106,744,995	102,148,318	مصاريف البريد والهاتف وشحن
12,827,391	13,936,190	مصاريف استشارات
49,615,801	49,643,043	مصاريف إعلان ومعارض
41,977,717	33,829,021	مصاريف الكهرباء والماء
10,069,528	28,436,968	مصاريف إدارية صرافات الآلية
27,860,768	31,035,885	مصاريف سفر ومواصلات وضيافة
28,178,990	31,401,078	مصاريف التنظيف
10,496,459	13,467,444	رسوم وأعباء حكومية
95,519,931	130,567,654	مصاريف تأمين
10,500,994	12,541,013	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
13,388,888	18,416,666	مصاريف حراسة
11,262,417	10,877,319	مصاريف طباعة وقرطاسية
11,556,329	12,406,056	مصاريف مجلس إدارة وجمعية عمومية
71,431,176	52,406,262	مصاريف قضائية
1,088,121,179	1,197,358,733	تبرعات
3,401,850	3,315,100	أخرى
95,784,068	49,408,945	المجموع
1,824,491,778	1,927,700,752	

31 حصة السهم من ربح (خسارة السنة) (مساهمي المصرف):

30 أيلول 2017	30 أيلول 2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	ربح (خسارة) السنة
773,123,790	326,409,692	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
52,500,000	52,500,000	حصة السهم من ربح (خسارة السنة) (مساهمي المصرف)
14.73	6.22	أساسي

32 النقد وما في حكمه:

البيان	30 أيلول 2018	30 أيلول 2017
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	44,505,280,562	18,554,766,791
يضاف إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	38,063,595,764	69,052,436,255
(ينزل) إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	(44,119,690,585)	(65,049,052,106)
(ينزل) أرصدة مقيدة السحب	(19,210,259,905)	-
	19,238,925,836	22,558,150,940

تم استثناء الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي كونه لا يستخدم في عمليات البنك اليومية. بلغت الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل وزارة الخزانة الأمريكية 19,210,259,905 ليرة سورية .

33 المعاملات مع أطراف ذات علاقة:

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال 30 أيلول 2018

البيان/ 30 أيلول 2018/ ليرة سورية	الشركة الأم	الشركات الشقيقة	الشركات الزميلة	الشركات التابعة	المشاريع المشتركة	أخرى (تذكر بالتفصيل)
بنود داخل الميزانية: الموجودات						
حسابات جارية وتحت الطلب	21,713,264,607	-	-	-	-	-
حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الاصيلي 3 أشهر أو أقل	7,934,140,000	-	-	-	-	-
حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الاصيلي أكثر من 3 أشهر	6,540,000,000	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	369,137,691	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	36,556,542,298	-	-	-	-	-
بنود داخل الميزانية: المطلوبات						
حسابات جارية /تحت الطلب:	-	-	-	-	-	-
ارصدة العملاء الجارية	96,230	-	-	127,734,766	-	-
حسابات الاستثمار المطلق/الاجل	-	-	-	150,000,000	-	-
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-
حقوق الأقلية	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	96,230	-	-	277,734,766	-	-
بنود خارج الميزانية:						
عناصر بيان الدخل:						
ايرادات الانشطة الاستثمارية	254,852,605	-	-	-	-	-
نصيب اصحاب حسابات الاستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارب	-	-	-	4,434,994	-	-
مصروفات ادرارية وعمومية	-	-	-	-	-	-
ايراد ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-
معلومات إضافية						
ذمم البيوع مؤجلة وأرصدة التمويلات	-	-	-	-	-	-
ذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات تحت المراقبة	-	-	-	-	-	-
مخصص تدني	-	-	-	-	-	-
ايرادات معلقة	-	-	-	-	-	-
ديون معدومة	-	-	-	-	-	-

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للمصرف وهيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة:

30 أيلول 2017	30 أيلول 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
		الإدارة التنفيذية العليا:
217,224,390	154,034,838	رواتب ومكافآت
		مجلس الإدارة:
70,383,191	50,581,731	مصاريف إقامة واجتماعات
		هيئة الرقابة الشرعية:
14,722,221	18,416,666	مصاريف وأتعاب
302,329,802	223,033,235	المجموع

34 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية:

أولاً- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية الموحدة:
يُظهر الجدول التالي القيمة الدفترية والعادلة للموجودات والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية

31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018			
البيان	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	38,063,595,765	38,063,595,765	55,928,463,624	55,928,463,624
حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	6,945,000,000	6,945,000,000	-	-
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	45,970,622,392	45,970,622,392	35,384,968,219	35,384,968,219
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-	-	-	-
المطلوبات المالية	-	-	-	-
إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية	44,604,690,587	44,604,690,587	46,451,576,800	46,451,576,800
ودائع العملاء	33,055,632,421	33,055,632,421	25,108,781,082	25,108,781,082
ذمم دائنة	470,199,996	470,199,996	137,394,330	137,394,330
مطلوبات أخرى	3,410,904,409	3,410,904,409	2,875,095,205	2,875,095,205

35 إدارة المخاطر:**مقدمة:**

تعرف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد قياسها ومتابعتها، وتقوم بتحديد مقدار الآثار المحتملة لهذه المخاطر على أعمال البنك وأصوله وإيراداته وتضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن حدث ووقعت.

تعتبر مسؤولية إدارة المخاطر من مسؤوليات مجلس الإدارة التي يديرها عن طريق لجنة المخاطر المنبثقة عنه إذ يتم تحديد حدود التعرضات للمخاطر بحيث تعتبر هذه الحدود مقبولة في نشاط البنك المصرفي ويتم تحديد هذه الحدود ومراقبتها وقياسها ومتابعتها من قبل إدارة المخاطر التي تتبع مباشرة إلى لجنة المخاطر عن طريق منظومة من التقارير المتكاملة التي تعكس كافة المخاطر التي يواجهها البنك في نشاطه المصرفي من مخاطر ائتمانية ومخاطر سوق وسيولة ومخاطر تشغيلية، هذا وتقوم إدارة المخاطر بتطبيق مقررات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والأعراف المصرفية بهذا الخصوص وتقف على تأمين رأس المال الكاف للوقاية من هذه المخاطر إضافة إلى تطبيق دليل الحوكمة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 489 لعام 2009 وتطبيق ميثاق بازل II وتقوم بالمتابعة المستمرة للتخفيف من احتمالية وقوع المخاطر والتخفيف من أثر تلك المخاطر إن حدث ووقعت.

1. مخاطر الائتمان:

إن الممارسات اليومية للأعمال المصرفية تنطوي على تعرض البنك لعدد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ويقوم البنك بالتأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية وإدارة المخاطر الائتمانية ويقوم بالحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطرة والعائد إذ يتم تطبيق القرارات النافذة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والحدود الموصى بها وتجرى المراقبة الدورية للتأكد بمدى الالتزام بحدود المخاطر المقبولة عن طريق العديد من التقارير التفصيلية التي تعكس كافة المخاطر التي تواجهها محفظة البنك الائتمانية.

يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية وفق قرار التصنيف الصادر عن مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة ويتم الأخذ بعين الاعتبار تصنيف دين عملاء البنك في المؤسسات المالية والبنوك الأخرى بحسب المعلومات الواردة دورياً من قسم الأخطار المصرفية لدى مصرف سورية المركزي التي توجب التصنيف بحسب حالة العملاء لدى المؤسسات المالية والبنوك الأخرى، كما يتم الإبلاغ دورياً عن تصنيف عملاء البنك لدينا إلى المصرف المركزي ويتم إيلاء العناية الكاملة للديون المجدولة والمعاد هيكلتها في اعتماد التصنيف ومتابعة الدين القائم.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء من حيث عناصر المخاطر الائتمانية التي يواجهها العميل خلال فترة حصوله على التسهيلات واحتمالات عدم السداد إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك وحسب مستويات المخاطر لكل عميل.

قام البنك بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقف لمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع العميل الواحد أو مجموعة من العملاء كمجموعات مترابطة وتم تشكيل لجان ائتمانية لمنح القرار الائتماني وفق صلاحيات خاصة بها محددة حسب درجة الخطر ونوع التسهيل والأجل وتم فصل سلطة المنح عن مهام الدراسة وكذلك توجد سلطة رقابة منفصلة عن كل من الجهة المانحة والجهة التي درست الوضع الائتماني للعميل.

لقياس مخاطر الائتمان قام المصرف بوضع نظام لإدارة مخاطر المحفظة الائتمانية بعد أن أخذ بعين الاعتبار ضرورة الفصل الوظيفي بين مهام من أوكل إليهم تنفيذ عملية منح الائتمان من دراسة ملف تسهيلات الزبون والتأكد من استيفائه للمستندات اللازمة والبيانات المالية الحديثة وكافة الشروط التي تؤمن الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة وبين من يقومون بتنفيذ التسهيلات المقررة وبين من يقومون بمراقبة الإجراءات والعمليات المطلوبة لمنح الائتمان بشكل يتم التأكد معه من تنفيذ السياسات وإجراءات العمل المقررة التي تضمن تطبيق القرارات والتعليمات النافذة، هذا و يوجد لدى المصرف نظام لمراقبة مدى كفاية المؤشرات المقترحة بشكل يتم معه التقيد بمعايير قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة مع الأخذ بعين الاعتبار قياس المديونية المضمونة بضمانات مقبولة ومدى كفاية هذه الضمانات وطريقة معالجة الديون الغير منتجة.

35 إدارة المخاطر (تتمة):

يعتمد المصرف في قياسه لمخاطر الائتمان على منظومة تقارير تعكس المخاطر الكامنة في محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة والمستغلة، إذ تحدد طبيعة الائتمان الممنوح من تسهيلات مباشرة وتسهيلات غير مباشرة وتحدد أنواع التسهيلات الممنوحة من مرابحات أو منتجات مصرفية أخرى ...

كما تقوم هذه المنظومة بقياس المخاطر الاقتصادية للمحفظة الائتمانية عن طريق مراقبة حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لتمويل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى إضافة إلى أنها تقوم بقياس التركيز الجغرافي القائم في المحفظة الائتمانية، كما تحدد المجموعات المترابطة وتسلط الضوء على العلاقة فيما بينها وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 لعام 2008 والتعديل بالقرار رقم 661 لعام 2010 وتقوم بقياس حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لكل مجموعة على حدى بشكل لا تتجاوز معه الحدود الائتمانية القصوى المسموح بها.

يتم قياس حجم الضمانات القائمة وتقسّم إلى ضمانات عينية وضمانات غير عينية ويتم تحديد قيمة الضمانات المقبولة التي تحتسب وفقاً لنماذج قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 ليتم احتساب صافي المديونيات بعد أن يتم تخفيضها بقيمة الضمانات المقبولة ليتم تحديد التعرضات الخطرة والنسبة الواجب تطبيقها على هذه التعرضات لاقتطاع مخصصات بناء على قرارات تصنيف الديون.

تتم مراقبة السقوف الائتمانية الممنوحة بشكل يحول معه دون حدوث تجاوزات على الحدود التي تم منحها لكل عميل على حدى، كما يتم قياس حجم التسهيلات التي تم تحويلها إلى التنفيذ القانوني وتقرن بحجم الضمانات القائمة والمخصصات الائتمانية التي تم تشكيلها.

هذا ويتم إجراء اختبارات ضغط وفق عدة سيناريوهات لقياس ومراقبة حجم المخاطر الناتجة عن هذه السيناريوهات ومن ثم يتم اقتراح مخصصات إضافية لمواجهة مثل هذه المخاطر.

سياسة إدارة مخاطر الائتمان:

- تحقيق الأمان من خلال التأكد من مصادر سداد العميل وجدارته الائتمانية والضمانات المقدمة.
- تحقيق الانتشار والتنوع من خلال توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية وتوزيعها جغرافياً وعدم تركيزها على مستوى الزبائن والمجموعات المترابطة ائتمانياً.
- تحقيق الربحية وتحقيق العائد المناسب.
- المواءمة بين آجال الاستحقاق للعوائد والتمويلات.
- تحقيق الاستمرارية من خلال تقييم المخاطر والتحوط منها.

● المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعهدات:

يقوم البنك بتقديم تعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه، وذلك حسب الضوابط الشرعية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. ويتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً لشروط الاعتماد أو الكفالة. تنقسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية لئلا تهمم الأنشطة التمويلية وتتم الوقاية من هذه المخاطر باتباع نفس سياسات البنك وإجراءاته الرقابية من حيث حصر هذه التعهدات مع أطراف مختارة والتقييم المتواصل لملاءمة هذه التسهيلات وترتيبات ضمان إضافية مع الأطراف في الظروف التي تقتضي ذلك.

● التركيز في الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية

تم إدارة مخاطر التركزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة أو بنك مراسل) وعلى مستوى كل مجموعة مترابطة وذلك حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395/ من / ب 4 تاريخ 29 أيار 2008، حيث يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية 25% من صافي الأموال الخاصة على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة)، كما يتم تحديد حجم التعرض الائتماني لكل قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

البيان	30 أيلول 2018	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات			المصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى	المجموع
				الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام		
ديون متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-	-	-
عادية (مقبولة المخاطر)	329,951,874	1,506,540,276	39,624,892,184	1,125,952,219	-	-	-	42,587,336,553
تتطلب اهتماماً خاصاً	-	44,587,706	3,512,368,262	803,318,310	-	-	-	4,360,274,278
غير منتجة:	228,025,966	19,811,357	1,462,776,272	269,465,522	-	-	-	1,980,079,117
دون المستوى	-	-	313,803,613	-	-	-	-	313,803,613
مشكوك في تحصيلها	-	3,697,857	29,262,198	34,988,499	-	-	-	67,948,554
ردينة	228,025,966	16,113,500	1,119,710,461	234,477,023	-	-	-	1,598,326,950
المجموع	557,977,840	1,570,939,339	44,600,036,718	2,198,736,051	-	-	-	48,927,689,948
يطرح: الإيرادات المحفوظة	(30,580,734)	(3,906,637)	(38,397,390)	(6,819,210)	-	-	-	(79,703,971)
يطرح: مخصص التدني	(218,151,148)	(55,574,649)	(2,340,547,739)	(263,090,049)	-	-	-	(2,877,363,585)
الصافي	309,245,958	1,511,458,053	42,221,091,589	1,928,826,792	-	-	-	45,970,622,392

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر (تتمة):

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

البيان	31 كانون الأول 2017	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات			المصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى	المجموع
				الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام		
ديون متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-	ليرة سورية	-
عادية (مقبولة المخاطر)	83,827,754	1,741,881,201	31,301,556,424	1,234,571,283	-	-	ليرة سورية	34,361,836,662
تتطلب اهتماماً خاصاً	-	56,059,187	1,761,087,793	363,919,320	-	-	ليرة سورية	2,181,066,300
غير منتجة:	247,451,280	35,883,820	1,309,220,091	243,061,505	-	-	ليرة سورية	1,835,616,696
دون المستوى	-	-	167,780,156	4,562,856	-	-	ليرة سورية	172,343,012
مشكوك في تحصيلها	-	4,777,982	19,125,045	1,439,483	-	-	ليرة سورية	25,342,510
رديئة	247,451,280	31,105,838	1,122,314,890	237,059,166	-	-	ليرة سورية	1,637,931,174
المجموع	331,279,034	1,833,824,208	34,371,864,308	1,841,552,108	-	-	ليرة سورية	38,378,519,658
يطرح: الإيرادات المحفوظة	(36,900,404)	(8,131,001)	(37,667,875)	(6,692,631)	-	-	ليرة سورية	(89,391,911)
يطرح: مخصص التدني	(225,132,444)	(94,200,477)	(2,446,998,920)	(137,827,687)	-	-	ليرة سورية	(2,904,159,528)
الصافي	69,246,186	1,731,492,731	31,887,197,512	1,697,031,790	-	-	ليرة سورية	35,384,968,219

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

2 (التركز حسب القطاع الاقتصادي :

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

القطاع الاقتصادي	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أفراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	إجمالي
البند									
أرصدة لدى مصارف مركزية	40,365,078,675	-	-	-	-	-	-	-	40,365,078,675
- إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	38,063,595,765	-	-	-	-	-	-	-	38,063,595,765
- حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	6,945,000,000	-	-	-	-	-	-	-	6,945,000,000
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	-	3,960,379,766	38,574,953,002	216,133,466	182,545,753	1,820,579,959	-	1,216,030,446	45,970,622,392
الإجمالي 2018/09/30	85,373,674,440	3,960,379,766	38,574,953,002	216,133,466	182,545,753	1,820,579,959	-	1,216,030,446	131,344,296,832
الإجمالي / 2017/12/31	87,140,645,483	4,089,661,197	28,085,046,996	305,084,189	22,745,354	1,798,990,987	-	1,083,439,497	122,525,613,703

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

الديون المجدولة :

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كذمم ببوع مؤجلة وأرصدة تمويلات غير منتجة وأُخرجت من إطار ذمم الببوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، ولا يوجد ديون معاد جدولتها في نهاية الفترة الحالية (مقابل : 110,279,246 ل.س منها 102,526,570 ل.س معادل جدولتها بموجب قلب الدين كما في نهاية السنة السابقة).

الديون المعاد هيكلتها :

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع ذمم الببوع المؤجلة وأرصدة التمويلات من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التمويل أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح... الخ، وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، وتبلغ في نهاية الفترة الحالية : 139,794,582 ل.س (مقابل 98,248,519 ليرة سورية ، كما في نهاية السنة السابقة).

الضمانات المحفوظ بها والتحسينات الائتمانية:

يعتمد المصرف على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان، منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفق معايير وأسس معتمدة مصنفة حسب العمليات الائتمانية مع المؤسسات التجارية وحسب العمليات الائتمانية مع الأفراد، إذ يتم قبول رهونات العقارية للمباني السكنية والعقارات والأوراق المالية والسيارات والضمانات النقدية.

و تقوم سياسة البنك على التأكد والتحقق من صحة الضمانات المقدمة وموائمتها ومطابقتها ومتابعة تجديدها حسب الحاجة ويتم تقييمها وفق قرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بهذا الشأن.

من الممكن أن تتعرض الضمانات العقارية لخطر مباشر يؤثر على القيمة السوقية لها أو يعيق موضوع التنفيذ القانوني عند البيع في المزاد العلني نتيجة الظروف التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة الجغرافية التي وجدت فيها هذه العقارات، ولتدارك هذا الخطر يتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات ويتم مراجعة القيمة السوقية لها عند تجديد التسهيلات وكلما دعت الحاجة لذلك ويتم إجراء التخمين العقاري إن أمكن ويتم التحفظ على نسبة من القيمة السوقية تتناسب وواقع المنطقة التي يوجد بها العقار، ويتم دراسة مدى كفاية المخصصات التي يتم تشكيلها لمواجهة صافي مديونية الزبائن وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وقرارات مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 ورقم 902 لعام 2012.

2 مخاطر السوق:

هو الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة في قيمة أدواته المالية بسبب التغيرات في المعدلات أو الأسعار بالسوق وتشمل ما يلي:

- التغير في معدلات أسعار الفائدة كمؤشر ومعدلات الربح.
- التغير في معدلات أسعار الصرف الأجنبي.
- التغير في أسعار الأوراق المالية.
- التغير في أسعار السلع.

سياسة إدارة مخاطر السوق:

- التعرف على المخاطر السوقية التي يواجهها البنك في عمله المصرفي وتقدير الخسائر الممكن حدوثها نتيجة هذه المخاطر وتحديد المخفضات.
- إعداد الدراسات التحليلية لمخاطر السوق ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المتوقعة والاستثمار في ضوء هذه الدراسات.
- وضع حدود للاستثمار على مستوى البلاد - العملة - السوق - الأداء والطرف المقابل.
- وضع آليات للحد من مخاطر السلع والمخزون من خلال اعتماد الشراء مع حق الرجوع ووعد الشراء الملزم.
- تشكيل مخصصات مناسبة لتخفيض مخاطر تغير العوائد.
- تحقيق التنوع في محفظة البنك بحيث تحقق التنوع الجغرافي وتنوع العملات وإدارة مراكز العملات التشغيلية وإدارة هذه المخاطر بما يتناسب مع قرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي من حيث الحدود المسموح بها.
- تحقيق النماذج بين السياسة المتحفظة والمعتدلة.

أ- مخاطر معدل العائد :

تختلف مخاطر معدل العائد عن مخاطر سعر الفائدة من حيث أن المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تهتم بنتائج انشطتها الاستثمارية والتمويلية في نهاية فترة حيازة الاستثمار والبضائع وبالتالي تعتبر المخاطر المصاحبة لهامش الربح منخفضة لأن البنك يقبل الودائع المستحقة للأرباح على أساس المضاربة دون أن يتعهد مسبقاً بأية أرباح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق إذ أنه وبموجب عقد المضاربة يتحمل المودع خسارة أمواله في حين يخسر البنك بصفته المضارب جهده، أما في حال الخسارة لأسباب التعدي والتقصير يتحمل البنك لكامل الخسارة

يقوم البنك بقياس مخاطر السوق بطريقة القياس المعيارية القائمة على قياس مخاطر أسعار العوائد للأوراق المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة عن طريق تثقيفها ومن ثم قياس مخاطر العوائد على الأوراق المالية والصكوك ذات المعدل المعلوم بهدف تحديد مخاطر السوق العامة المرتبطة بسعر العائد ومن ثم تخصيص جزء من رأس المال بهدف تغطية مخاطر تغير أسعار العوائد والبنك لم يقدّم بشراء أي أدوات مالية بغرض المتاجرة ولم يشكل أي محفظة أوراق مالية.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر الدول والبنوك الخارجية ويلجأ البنك لتخفيف هذه المخاطر إلى وضع سقف وحود للتعاملات بالعملة الأجنبية ومراكز القطع وسقف للدول والبنوك المختلفة بشكل يحقق التنوع الجيد مما يسهم بعدم تركيز المخاطر، كما يتعرض البنك إلى مخاطر انخفاض الودائع ومخاطر تغيرات العائد الموزع لذا يقوم البنك بأخذ هامش أمان عند تسعير المراجعات بحيث يتجاوز معدل العائد السائد في السوق لتغطية هذه المخاطر.

يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة، ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق وتطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك، هذا ويتم تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بخصوص إدارة الفجوات ضمن الفترات الزمنية المحددة في هذه القرارات، وفي هذا الصدد وللتخفيف من المخاطر تتم موازنة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات ودراسة الفجوات ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المستقبلية والاستثمار في ضوء هذه الدراسات التي تجري عمليات تحليل حساسية لأرباح البنك ومعدل العوائد والأرباح.

ب- المخاطر التجارية المنقولة

هي المخاطر الناجمة عن الموجودات التي يديرها البنك نيابة عن أصحاب الاستثمار والتي يتم تحميلها فعلياً على رأس مال البنك لأنها تتبع إجراء التنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها في أرباح المضارب من هذه الأموال لأصحاب حسابات الاستثمار حينما توجد ضرورة لذلك نتيجة لضغوط تجارية بهدف زيادة العائد الذي كان سيدفع في المقابل لأصحاب هذه الحسابات ويسري هذا بشكل خاص على حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الأرباح وهذا يعني أن معدل العائد المدفوع لأصحاب حسابات الاستثمار يعدل على حساب نصيب مساهمي البنك في الأرباح، وينشأ ذلك إما نتيجة لمخاطر معدل العائد عندما تستثمر أموال حسابات الاستثمار في موجودات مثل المراجحة بفترة استحقاق طويلة نسبياً وبمعدل عائد لا يلبي التوقعات الحالية في السوق أو نتيجة لمخاطر سوق أخرى، وبهذا الصدد يقوم البنك بالتحكم بنسبة المضارب وإدارة مخاطر السيولة مع الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال يكفي لمواجهة المخاطر التجارية المنقولة.

ج- المخاطر الخاصة بالعقود :

هي المخاطر التي تحول إلى المساهمين من أجل حماية أصحاب الحسابات الاستثمار من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها تعاقدياً في عقود التمويل بالمضاربة.

وفقاً لعقد المضاربة والذي يتم بموجبه المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر، يتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، من حيث المبدأ، المخاطر الناشئة عن الموجودات التي تم استثمار أموالهم فيها، ولكنهم يستفيدون من المخاطر التجارية المنقولة التي تتحملها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وتتحقق هذه المشاركة في المخاطر من خلال إنشاء واستخدام الاحتياطات المختلفة مثل احتياطي معدل الأرباح، ودعم حصة المضارب من الأرباح لأجل تعديل العوائد القابلة للدفع إلى أصحاب حسابات الاستثمار من تعرضهم لمخاطر تقلب العوائد الإجمالية الناتجة عن المخاطر المصرفية، وبالتالي تمكين سداد العوائد التنافسية في السوق

يقوم البنك بالإفصاح عن سياسة الحصص النسبية لمختلف عقود التمويل وتخصيص راس مال لمختلف أنواع عقود التمويل الإسلامي وذلك من خلال معيار الإفصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق الخاص بالمؤسسات المالية الإسلامية .

د- مخاطر العملات الأجنبية :

هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية حيث تعتبر الليرة السورية عملة الأساس للبنك وتتم مراقبة العملات الأجنبية بشكل يومي من خلال الوقوف على نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي الذي يجب أن لا يتجاوز +/1% من قيمة الأموال الخاصة بالصافي للمصرف، وتتم أيضاً مراقبة مركز القطع الإجمالي الذي يجب أن لا يتجاوز ما نسبته 60% من قيمة الأموال الخاصة بالصافي هذا وتعتمد السياسة العامة للبنك في إدارة العملات الأجنبية على أساس تصفية المراكز أولاً بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء من الاعتمادات المستندية والحوالات وبوالص التحصيل.

لا يتعامل البنك مع المشتقات المالية كعقود الصرف الآجلة أو عقود مقايضة العملة الأجنبية ولا يقوم بأي عمليات تغطية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يقوم البنك بالاحتفاظ بفجوة مناسبة لكافة العملات الأجنبية.

هـ - مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم إلا أن البنك لم يقدّر بالاستثمار في سوق الأدوات المالية عن طريق شراء أسهم بهدف المضاربة أو تحصيل عوائد، إذ لا توجد لدى المصرف سوى أسهم حقوق الملكية الخاصة به المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

و - مخاطر السلع :

تنشأ مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو الإجارة أو قيد الاستثمار أو قيد التصفية وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية حيث يتعرض البنك إلى خطر تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود السلم وخلال فترة الحيازة وإلى خطر تقلب في القيمة المتبقية للموجودات المؤجرة كما في نهاية مدة الإجارة إن كان يمارس هذين النوعين من التسهيلات الائتمانية، إلا أن المصرف قد حدد منتجات يمارس بها نشاطه التمويلي القائمة على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق حصر المنتجات الائتمانية بمنتجات المرابحة حالياً الذي يجنب البنك الاحتفاظ بالسلعة لفترة طويلة إذ أن الفترة الفاصلة ما بين شراء البضائع وبيعها لا تتضمن المخاطر التي تتضمنها منتجات السلم والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها من المنتجات المصرفية الإسلامية، إذ يتحمل البنك مخاطر وجود عيوب مخفية في السلعة الممولة نتيجة قيامه بشرائها من مورديها بشكل يهدف لبيعها لعميل البنك، وفيما يخص نكول عميل البنك عن شراء السلعة بعد قيام البنك بشرائها يقوم البنك بالتحوط من هذا النوع من الخطر عن طريق تضمين عقد شراء البضاعة حق الرجوع على المورد خلال فترة زمنية محددة، ويقوم البنك بتنفيذ هذا الحق في حال نكول العميل عن شراء السلعة من البنك.

يقوم البنك باستخدام أساليب التوقعات المناسبة لتقييم القيمة المحتملة لهذه الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على سعر السلع (مستوى التضخم-سعر الصرف-الظروف الاقتصادية-تكلفة الإنتاج-مدى توفر البديل -الاستقرار السياسي).

ز - مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار الصرف للعملات الأجنبية مع الاعتبار أن الليرة السورية عملة الأساس للبنك، وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية فيما بينها بناء على تحديد حد أقصى للخسارة اليومية في عمليات الفوركس.

وفيما يلي أثر سيناريو زيادة سعر صرف العملات الأجنبية 10%

30 أيلول 2018		ليرة سورية	
العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي (دائن)	8,573,159,771	857,315,977	1,058,789,589
يورو (دائن)	18,964,608	1,896,461	1,422,346
جنيه استرليني (مدين)	(6,529,367)	(652,937)	(489,703)
ين ياباني	-	-	-
عملات أخرى (دائن)	8,514,867,343	851,486,734	638,615,051

31 كانون الأول 2017		ليرة سورية	
العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي (دائن)	27,359,376,884	2,735,937,688	2,467,755,872
يورو (دائن)	16,772,237	1,677,224	1,257,918
جنيه استرليني (مدين)	(4,393,589)	(439,359)	(329,519)
ين ياباني	-	-	-
عملات أخرى (مدين)	(10,596,560,850)	(1,059,656,085)	(794,742,064)

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها وتمويله لزيادة الموجودات، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات وإدارة نسب السيولة ومراقبتها يومياً.

يقوم المصرف بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسبة كافية من السيولة وفق قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588 / م.ن / ب 4 لعام 2009 الذي أوجب أن يحتفظ المصرف في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30% على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20%. بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية 58.05% كما في 30 أيلول 2018 بينما بلغت 66.39% كما في 31 كانون الأول 2017، يشار إلى أن أعلى نسبة للسيولة بكافة العملات حتى 30 أيلول من عام 2018 كانت قد بلغت 66.89% بينما بلغت أدنى نسبة للسيولة خلال نفس الفترة 57.72%.

قامت إدارة المصرف بمجموعة كبيرة من الخطوات الهادفة لتخفيض مخاطر السيولة:

- من ناحية إدارة الأصول: إدارة مكونات المحفظة الائتمانية بالشكل الذي يتناسب مع واقع السيولة القائم لدى المصرف.
- من ناحية إدارة المطلوبات: إصدار منتج الوكالة ومنتج الودائع لشهر وحملة إعلانية لجذب الودائع.
- من ناحية إدارة سعر العائد: تخفيض نسبة المضارب بهدف زيادة الودائع.
- من ناحية إدارة طرفي الميزانية: تشجيع الودائع التبادلية مع البنوك وإعطاء تمويلات بغطاء نقدي كامل.
- من ناحية إدارة الالتزامات خارج الميزانية: إصدار اعتمادات بغطاء نقدي كامل.

كما يقوم البنك أيضاً ووفق القوانين المرعية في سورية وحسب قرار مجلس الوزراء رقم 5938 بتاريخ 2 أيار 2011 بالاحتفاظ لدى مصرف سورية المركزي باحتياطي نقدي إلزامي على ودائع الزبائن بمعدل 5%. هذا ويتم مراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة للتأكد من توفر السيولة الكافية.

اختبارات الجهد على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم المصرف بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية لتحديد حجم مخاطر السيولة وفق عدة سيناريوهات معتمدة من قبل الإدارة ويتم تحديد احتياجات السيولة المطلوبة بناء على هذه السيناريوهات للوصول إلى نسب السيولة المحددة من قبل الإدارة والمحافظة عليها لتبقى أعلى من المعدلات المسموح بها.

35 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة (تتمة)

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ البيانات المالية:

المبلغ بالآلاف الليرات السورية	حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	خمس سنوات فأكثر	المجموع
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	48,028,191	-	-	-	-	-	-	-	48,028,191
حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	18,853,336	-	-	-	-	-	-	19,210,260	38,063,596
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	-	-	-	6,615,000	330,000	-	-	-	6,945,000
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	3,287,632	1,141,997	4,151,146	19,378,444	12,620,360	1,940,556	3,209,367	241,119	45,970,621
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	-	-	-	-	-	766,441	-	766,441
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-	2,380,850	2,380,850
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	-	6,597,895	6,597,895
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	7,506	7,506
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	-	-	-	-	-	-	-	-	1,361
موجودات أخرى	267,538	97,676	48,376	409,193	5,831	315,319	149,061	-	1,292,994
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	2,163,456	2,163,456
مجموع الموجودات	70,436,697	1,239,673	4,199,522	26,402,637	12,957,552	2,255,875	4,124,869	30,601,086	152,217,911
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	40,195,691	1,090,000	2,834,000	485,000	-	-	-	-	44,604,691
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	7,808,539	5,856,404	5,856,404	5,856,406	5,856,404	3,904,269	3,904,269	-	39,042,695
تأمينات نقدية	275,097	278,345	2,220,911	117,295	4,061,226	120,212	8,767	-	7,081,853
ذمم دائنة	470,200	-	-	-	-	-	-	-	470,200
مخصصات متنوعة	3,504	-	-	-	-	-	-	274,196	277,700
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	140,574
مطلوبات أخرى	2,269,171	1,117,426	9,965	14,341	-	-	-	-	3,410,903
مجموع المطلوبات	51,022,202	8,342,175	10,921,280	6,473,042	10,058,204	4,024,481	3,913,036	274,196	95,028,616
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	3,536,028	8,862,418	7,494,192	4,530,396	3,605,877	3,632,938	1,393,783	-	33,055,632
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	54,558,230	17,204,593	18,415,472	11,003,438	13,664,081	7,657,419	5,306,819	274,196	128,084,248
فجوة السيولة 30 أيلول 2018	15,878,467	(15,964,920)	(14,215,950)	15,399,199	(706,529)	(5,401,544)	(1,181,950)	30,326,890	24,133,663

35 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة (تتمة):

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ البيانات المالية:

المبلغ بالآلاف الليرات السورية	حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	خمس سنوات فأكثر	المجموع
كما في 31 كانون الأول 2017								
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	36,216,904	-	-	-	-	-	-	36,216,904
حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	49,130,072	405,871	6,392,520	-	-	-	-	55,928,463
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	-	-	-	-	-	-	-	-
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	218,898	2,701,760	3,742,427	18,610,719	5,006,480	3,527,153	355,036	35,384,968
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	-	-	-	-	1,098,644	-	1,098,644
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	2,380,850	2,380,850
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	1,693,854	1,693,854
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	4,017	4,017
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	-	-	-	1,361	-	-	-	1,361
موجودات أخرى	34,737	229,275	190,010	36,989	20,681	233,018	-	744,710
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	2,163,455	2,163,455
مجموع الموجودات	85,600,611	3,336,906	10,324,957	18,649,069	5,027,161	4,858,815	6,597,212	135,617,226
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	45,971,577	325,000	-	-	-	155,000	-	46,451,577
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	6,481,910	4,861,433	4,861,433	4,861,433	4,861,433	3,240,955	-	32,409,552
تأمينات نقدية	1,443,117	852,833	1,262,004	490,240	173,182	527,956	-	4,749,332
ذمم دائنة	137,394	-	-	-	-	-	-	137,394
مخصصات متنوعة	3,371	-	-	-	-	-	236,700	240,071
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	141,535	-	-	-	141,535
مطلوبات أخرى	1,761,896	1,104,988	8,144	-	-	68	-	2,875,096
مجموع المطلوبات	55,799,265	7,144,254	6,131,581	5,493,208	5,034,615	3,396,023	236,700	87,004,557
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	4,297,879	2,756,828	7,931,771	3,344,037	3,057,153	856,297	0	25,108,783
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	60,097,144	9,901,082	14,063,352	8,837,245	8,091,768	4,252,320	236,700	112,113,340
فجوة السيولة 2017/12/31	25,503,467	(6,564,176)	(3,738,395)	9,811,824	(3,064,607)	606,495	6,360,512	23,503,886

35 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة (تتمة):

ثانياً : بنود خارج بيان المركز المالي

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 لغاية 5 سنوات	لغاية سنة	كما في 30 أيلول 2018
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
5,866,907,714	-	17,718,992	5,849,188,722	الاعتمادات والقبولات
11,307,285,211	-	-	11,307,285,211	السقوف غير المستغلة
3,210,179,541	-	52,650,000	3,157,529,541	الكفالات
20,384,372,466	-	70,368,992	20,314,003,474	المجموع

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 لغاية 5 سنوات	لغاية سنة	كما في 31 كانون الأول 2017
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
5,278,411,627	-	-	5,278,411,627	الاعتمادات والقبولات
9,042,656,202	-	-	9,042,656,202	السقوف غير المستغلة
3,645,533,390	-	-	3,645,533,390	الكفالات
17,966,601,219	-	-	17,966,601,219	المجموع

36 التحليل القطاعي:

يمثل قطاع الأعمال القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

• قطاع الأعمال:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية هي:

- التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم التمويل الإسلامي وخدمات أخرى.
- الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية الإسلامية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- القطاع العام: يشمل التسهيلات الائتمانية الخاصة بمؤسسات القطاع العام.
- أخرى: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

36 التحليل القطاعي (تتمة):

قطاع الأعمال (تتمة):

البيان	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	التجارة الخارجية	أخرى	30 أيلول 2018	30 أيلول 2017
إجمالي الإيرادات	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
مخصص تدني للتمويلات الممنوحة	-	25,000,000	-	-	-	25,000,000	(577,198,549)
نتائج أعمال القطاع	211,997,008	3,141,005,662	358,372,706	539,476,999	239,143,528	4,489,995,903	4,454,442,838
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	(4,026,939,413)	(4,026,939,413)	(3,192,224,950)
حصة المصرف من أرباح (خسائر) الشركات الزميلة	-	-	-	-	-	-	-
الربح قبل الضرائب	211,997,008	3,141,005,662	358,372,706	539,476,999	(3,787,795,885)	463,056,490	1,262,217,888
ضريبة الدخل	-	-	-	-	(136,608,827)	(136,608,827)	(489,059,291)
صافي ربح (خسائر) السنة	211,997,008	3,141,005,662	358,372,706	539,476,999	(3,924,404,712)	326,447,663	773,158,597
موجودات القطاع	1,820,704,012	44,149,918,381	93,246,659,746	166,844,949	-	139,384,127,088	127,720,878,754
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	12,833,784,263	12,833,784,263	7,896,347,743
مجموع الموجودات	1,820,704,012	44,149,918,381	93,246,659,746	166,844,949	12,833,784,263	152,217,911,351	135,617,226,497
مطلوبات القطاع	-	-	44,624,047,260	7,375,433,515	-	51,999,480,775	51,236,223,433
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	43,029,135,144	43,029,135,144	35,768,334,295
مجموع المطلوبات	-	-	44,624,047,260	7,375,433,515	43,029,135,144	95,028,615,919	87,004,557,728

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية

كما في 30 أيلول 2018

36 التحليل القطاعي (تتمة):

• قطاع التوزيع الجغرافي:

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطاته في الشرق الأوسط، وآسيا وإفريقيا وأوروبا.

30 أيلول 2018

الإيرادات	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة	3,335,960,479	254,852,605	3,590,813,084
حصة أصحاب الاستثمار المطلق	(1,218,782,863)	-	(1,218,782,863)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	774,862,259	-	774,862,259
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	95,562,292	-	95,562,292
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	-	-	-
إيرادات أخرى	3,758,268	-	3,758,268
إجمالي الأرباح التشغيلية	2,991,360,435	254,852,605	3,246,213,040
مصاريف تشغيلية	(2,611,034,752)	-	(2,611,034,752)
مخصصات تشغيلية أخرى	(172,121,798)	-	(172,121,798)
صافي الأرباح قبل الضريبة	208,203,885	254,852,605	463,056,490
مصروف ضريبة الدخل	(136,608,827)	-	(136,608,827)
صافي أرباح السنة	115,220,098,003	36,997,813,348	152,217,911,351
الموجودات 2018/09/30			

30 أيلول 2017

الإيرادات	داخل سورية ليرة سورية	خارج سورية ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف و حسابات الاستثمار المطلقة	2,974,599,609	747,067,746	3,721,667,355
حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	(524,506,863)	-	(524,506,863)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	1,176,192,657	-	1,176,192,657
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	124,949,919	-	124,949,919
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	-	-	-
إيرادات أخرى	2,213,228	-	2,213,228
إجمالي الأرباح التشغيلية	3,753,448,550	747,067,746	4,500,516,296
مصاريف تشغيلية	(3,127,699,591)	-	(3,127,699,591)
مخصصات تشغيلية أخرى	(110,598,817)	-	(110,598,817)
صافي الأرباح قبل الضريبة	515,150,142	747,067,746	1,262,217,888
مصروف ضريبة الدخل	(489,059,291)	-	(489,059,291)
صافي أرباح السنة	87,730,192,043	47,887,034,454	135,617,226,497
الموجودات 2017/12/31			

37 كفاية رأس المال:

المبلغ الذي يعتبره المصرف كرأس مال ونسبة كفاية رأس المال تحتسب وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2017 ليرة سورية	30 أيلول 2018 ليرة سورية	
21,287,464,592	21,587,303,040	الأموال الخاصة الأساسية
5,000,000,000	5,250,000,000	رأس المال
14,708,920,881	14,708,920,881	أرباح مدورة غير محققة *
437,394,760	187,394,760	أرباح متراكمة محققة
313,909,216	313,909,216	احتياطي قانوني
313,909,216	313,909,216	احتياطي خاص
518,507,215	821,834,875	احتياطي معادل الأرباح
(4,016,696)	(7,505,908)	الموجودات غير الملموسة
(1,160,000)	(1,160,000)	عقارات آيلة للمصرف وفاء لديونه
33,051,351	33,051,351	الأموال الخاصة المساندة
33,051,351	33,051,351	احتياطي مخاطر التمويل
21,320,515,943	21,620,354,391	صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي
78,019,060,318	74,843,193,790	الموجودات المثقلة
1,442,955,143	1,106,887,138	حسابات خارج الميزانية المثقلة
3,762,975,256	4,526,948,850	المخاطر التشغيلية
10,814,178,673	8,558,324,736	مركز القطع التشغيلي
94,039,169,390	89,035,354,514	
22.67%	24.28%	نسبة كفاية رأس المال (%)
22.64%	24.25%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
99.84%	99.85%	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين (%)

حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تتدنى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م.ن/ب 4 تاريخ 2014/2/26 والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م.ن/ب 1 تاريخ 2008-2-4 بحيث يتم ادراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الاموال الخاصة الاساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/م.ن/ب 4 عام 2007

38 ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية):

أ- ارتباطات والتزامات انتمائية خارج بيان المركز المالي الموحد:		
31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
5,278,411,627	5,866,907,714	اعتمادات مستندية
-	-	كفالات:
3,645,533,390	3,210,179,541	لقاء دفع
22,000,000	79,057,800	لقاء حسن تنفيذ
3,315,290,022	2,615,716,516	لقاء اشتراك في مناقصات
308,243,368	515,405,225	
9,042,656,202	11,307,285,211	سقوف تسهيلات انتمائية غير مستغلة
17,966,601,219	20,384,372,466	المجموع

ب- التزامات تعاقدية وعقود إيجار تشغيلية خارج بيان المركز المالي الموحد :		
31 كانون الأول 2017	30 أيلول 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	ارتباطات عقود مشاريع إنشائية:
-	-	تستحق خلال سنة
-	-	مجموع ارتباطات عقود المشاريع الإنشائية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد
12,434,486	83,867,000	ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية:
115,938,699	44,807,212	تستحق خلال سنة
128,373,185	128,674,212	تستحق خلال أكثر من سنة
		مجموع ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد

39 القضايا المقامة من المصرف:

- الدعوى المرفوعة من بنك الشام على شركة دار الاستثمار:
- بتاريخ 12/أيار/2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24/تموز/2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية.
 - طعنت شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17/حزيران/2015.
 - وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، فأجابت الدائرة المذكورة طلبها بتاريخ 5/آب/2015 وقررت وقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحق شركة دار الاستثمار من جديد.

- تقدم بنك الشام بتظلم من ذلك القرار أمام محكمة الاستئناف / إعادة هـ 1، والتظلم مؤجل لتاريخ 11/شباط/2016 مد أجل (للحكم)، ونتيجة لما سبق، صدر بتاريخ 2016/2/11 قرار محكمة الاستئناف برفض طلب إعادة الهيكلة واعتبارها كأن لم تكن، مما يفسح المجال من جديد لملاحقة الشركة قضائياً والتنفيذ على اموالها.
- يوجد احتمالية كبيرة بأن يصدر الحكم لصالحنا نظراً للمخالفة القانونية الجسيمة التي اتسم بها قرار إعادة الهيكلة المتظلم منه، وفي حال صدر الحكم لصالح البنك فسيتم متابعة الإجراءات القضائية بحق شركة دار الاستثمار للمطالبة بالمديونية، ويتم حالياً دراسة سبل إعادة مباشرة الإجراءات القضائية لتحصيل حقوق المصرف.
- تم المباشرة بالإجراءات التنفيذية و تم استلام اقرار دين جديد مذيل بالصيغة التنفيذية و قام المحامي بتقديم ملف تنفيذي جديد و تم تبليغ دار الاستثمار و نحن الآن بانتظار اجراءات التنفيذ من بقية الدائنين.

الدعاوى الأخرى:

- تم تحريك دعوى مطالبة بالتعويض عن حادث سرقة فرع بنك الشام بمدينة حمص امام محكمة البداية المدنية 19 بدمشق برقم اساس 12419 لعام 2014 و تم سماع الشهود بجلسة 2017/5/30 وصدر قرار إعدادي من القاضي بتكليفنا بإثبات الأضرار اللاحقة من جراء السرقة وأنها مشمولة بعقد التأمين والدعوى مؤجلة لجلسة 2018/11/06 لجواب المصرف.

40 الأحداث الهامة و اللاحقة :

الاحداث الهامة :

- قامت إدارة الخزينة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية برفض عقوبات على البنك في عام 2017 والتي تتمثل بتجميد أصول بنك الشام في الولايات المتحدة الأمريكية ومنع الأفراد والشركات الأمريكيين من التعامل مع البنك ، وفي هذا السياق نؤكد عدم وجود أي أصول أو أرصدة أو مبالغ للبنك في الولايات المتحدة الأمريكية .
- و إن أثر هذه العقوبات على البنك هو تجميد أصول البنك لدى المؤسسة الأم .
- و نؤكد أن جميع تعاملات البنك لا تشوبها شائبة سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الشرعية ولدينا كافة الوثائق والمستندات التي تثبت صحة ذلك ، و قد قامت إدارة البنك باتخاذ الإجراءات و الخطوات المناسبة لتفادي اثر العقوبات و نؤكد على استمرارية العمل بكافة المجالات والأنشطة والخدمات المصرفية المعمول بها والتي يقدمها الى عملائه
- ونؤكد أن جميع المواد المستوردة والمتعامل بها في البنك هي بضائع ومواد مسموح باستيرادها الى سورية ، ولم تصدر أي قرارات بمنع توريدها لسورية من أي جهة كانت.
- و من جانبها قامت ادارة البنك مباشرة باتخاذ كافة التدابير والإجراءات القانونية من أجل شطب اسم بنك الشام من لائحة العقوبات من خلال توكيل شركة محاماة أمريكية متخصصة في هذا المجال والعمل على رفع العقوبات حسب الإجراءات والأنظمة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية.